

النشـــــرة
الاقتصاديـــة

ECONOMIC BULLETIN

العدد الأول ـ مارس 2025
المجلد الخامس والسبعون

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT

النشـــــرة
الاقتصاديـــة

ECONOMIC BULLETIN

العدد الأول ـ مارس 2025
المجلد الخامس والسبعون

أعضاء مجلس إدارة البنك الأهلي المصري



السيد الأستاذ / محمد بركات
رئيس مجلس الإدارة

السيد الأستاذ / محمد الاتربي
الرئيس التنفيذي

السيد الأستاذ / يحيي أبو الفتوح
نائب الرئيس التنفيذي

السيدة الأستاذة / سهى التركي
نائب الرئيس التنفيذي

السيدة الأستاذة / أميمة فرحات
عضو مجلس الإدارة

السيد الأستاذ / علاء الدين السيسي
عضو مجلس الإدارة

السيد الأستاذ / عمر خطاب
عضو مجلس الإدارة

السيد الأستاذ / عاطف نجيب
عضو مجلس الإدارة

الفهرس

6 محمد الأتربي أفضل رئيس تنفيذي في مصر لعام 2025 وفقا لتصنيف "Global Business & Finance"

7 سهى التركي ضمن قائمة Forbes لأقوى 100 سيدة أعمال في الشرق الأوسط لعام 2025

8 البنك الأهلي المصري يحصد المزيد من الجوائز فى عدد من المجالات

9 12 بنكاً مصرياً ضمن قائمة أقوى 100 بنك عربي وفقاً لمعيار رأس المال الأساسي

12 الطاقات المتجددة في مصر .. استراتيجية طموحة وآفاق واعدة

23 الصادرات المصرية وتداعيات قانون الاتحاد الأوروبي بشأن المنتجات الخالية من إزالة الغابات (EUDR)

27 مصر ضمن أفضل 10 دول رائدة في استثمارات القطاع الخاص بأفريقيا

29 مبادرة جديدة لمساندة الشركات في القطاعات الصناعية ذات الأولوية

30 طرح 10 شركات خلال عام 2025 ضمن برنامج الطروحات في إطار تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة

31 السيارات الكهربائية .. تنامي عالمي ملحوظ وجهود لتوطين صناعتها في مصر

36 السوق العربية المشتركة للكهرباء خطوة فاعلة على طريق تحقيق التكامل العربي في مجال الكهرباء

42 مصر تتقدم ثمانية مراكز في مؤشر جودة الحياة الرقمية DQL

47 سلسلة الكتل «البلوكشين» Blockchain وتطبيقاتها الاقتصادية

50 البنك المركزي المصري ينضم لنظام الدفع والتسوية الإفريقي "PAPSS"

53 البنك المركزي المصري يطلق خدمة ترميز بطاقات الدفع على تطبيقات الهاتف المحمول وتفعيل خدمة "Apple Pay"

54 ارتفاع نسبة الشمول المالي في مصر إلى 71.5% بنهاية يونيو 2024

57 صندوق النقد والبنك الدوليين .. تحسن هامشي في أداء الاقتصاد العالمي خلال عام 2025

65 الاقتصاد المصري في أرقام

محمد الأتربي أفضل رئيس تنفيذي في مصر لعام 2025 وفقا لتصنيف "Global Business & Finance"



حصل السيد الأستاذ/ محمد الإتربي الرئيس التنفيذي للبنك الاهلي المصري على جائزة أفضل رئيس تنفيذي في مصر لعام 2025 من "Global Business & Finance Magazine" العالمية، وفي هذا الإطار يشغل السيد/ محمد الاتربي منصب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، وكذا منصب رئيس مجلس إدارة عدة مؤسسات بما فيها رئاسة اتحاد المصارف العربية واتحاد بنوك مصر.

ويتمتع السيد/ محمد الاتربي بمسيرة وظيفية حافلة تمتد لأكثر من 45 عاماً، حيث إنه صاحب خبرة واسعة في مجال العمل المصرفي، وطالما أثبت ريادته في دفع عجلة النمو المستدام في المؤسسات المالية، وقيادة جهود التحول الرقمي وتطوير وتحديث البنية التحتية لأنشطة الأعمال.

وقبل انضمامه للبنك الأهلي المصري في عام 2024، تولى الأستاذ/ محمد الاتربي منصب رئيس مجلس إدارة بنك مصر حيث مارست قيادته الفاعلة دوراً محورياً في تحقيق توسع هائل للبنك، وفي تطوير أنشطة الأعمال والبنية التحتية للخدمات.

وخلال مشواره الوظيفي، تولى الأستاذ/ محمد الاتربي مناصب عليا رفيعة المستوى، في العديد من المؤسسات المرموقة، منها البنك المصري الخليجي والبنك العقاري المصري العربي وبنك الاستثمار العربي والبنك العربي الأفريقي الدولي وبنك مصر الدولي (المعروف حاليًا باسم بنك قطر الوطني الأهلي QNB). وقد ساهمت ريادته المتبصرة الملهمة والتزامه الراسخ ورؤيته الاستراتيجية بشكل كبير في تطوير هذه المؤسسات ونجاحها.

سهى التركي ضمن قائمة Forbes لأقوى 100 سيدة أعمال في الشرق الأوسط لعام 2025



جاءت السيدة الأستاذة/ سهى التركي نائب الرئيس التنفيذي بالبنك الأهلي المصري ضمن قائمة Forbes لأقوي 100 سيدة أعمال في الشرق الأوسط لعام 2025، مستندة إلى خبرات متعددة تمتد لأكثر من 25 عاماً في مؤسسات إقليمية وعالمية تعمل في مناطق جغرافية متنوعة.

وقد ساعدها مشوارها الوظيفي الحافل على اكتساب مجموعة واسعة من المهارات والخبرات في مختلف التخصصات بالقطاعين الخاص والعام إضافةً إلى ما تتمتع به من حنكة وبراعة في مجال إدارة الأعمال بما يساهم في دفع المبادرات الاستراتيجية وتعزيز التغيير والتحول المؤسسي.

وقبل انضمامها للبنك الأهلي المصري في عام 2024، تولت السيدة/ سهى التركي منصب نائب الرئيس والمدير المالي بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وخلال سنوات عملها السابقة تولت عدة مناصب في سيتي بنك وبنك باركليز وغيرهما من البنوك المحلية والإقليمية الأخرى الرائدة.

ويُعد التزام السيدة/ سهى التركي التام بالنجاح، كرائدة في مجالها تتميز بتفكيرها المتوازن وتطلعها الدائم إلى المستقبل، هو الحافز الأساسي الذي يحركها، حيث إنها شغوفة بابتكار استراتيجيات الأعمال والمبادرات التحولية الرائدة وتنفيذها على أرض الواقع، مما يؤدي إلى تعظيم الأداء المؤسسي.

البنك الأهلي المصري يحصد المزيد من الجوائز فى عدد من المجالات

يفوز بثلاثة جوائز في مجال المبادرات البيئية والتمويل الأخضر

حصل البنك الأهلي المصري علي ثلاث جوائز دولية مرموقة في مجال المبادرات البيئية والتمويل الأخضر، وذلك تقديراً لجهوده الرائدة في دعم الاقتصاد الأخضر وتعزيز الممارسات المستدامة:

- جائزة أفضل مبادرات بيئية واستدامة في مصر لعام 2024 من World Business Outlook Awards
- جائزة أفضل بنك بيئي مستدام في مصر لعام 2024 من مجلة Global Business Review
- جائزة أفضل ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية من Cosmopolitan The Daily Business



وتعكس تلك الجوائز التزام البنك الأهلي المصري بتطوير مبادراته البيئية والاجتماعية، وتعزيز مكانته كأحد البنوك الرائدة في مجال التمويل المستدام ليس فقط على المستوى المحلي ولكن كذلك على المستويين الإقليمي والدولي، حيث يوفر البنك التمويل للمشروعات الصديقة للبيئة من خلال عدة أدوات منها القروض والصناديق الخضراء، كما يتعاون البنك مع المنظمات الدولية لتعزيز ممارسات التمويل الأخضر وتبادل الخبرات في هذا المجال، مثل: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD"، والبنك الأوروبي للاستثمار "EIB"، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية "EBRD".

وعلى صعيد متصل، أطلق البنك الأهلي المصري العديد من البرامج بيئياً واجتماعياً، تستهدف تشجيع الممارسات المستدامة ودعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتتضمن هذه المبادرات تمويل المشروعات المعنية بعده مجالات، منها:

- تطوير أنظمة الري لدعم الممارسات الزراعية المستدامة وتقليل استهلاك المياه
- مشروعات استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة
- إعادة تدوير البلاستيك لتعزيز الاقتصاد الدائري وتقليل النفايات البلاستيكية
- إنشاء محطات لمعالجة مياه الصرف الصناعي من خلال تقنيات إعادة التدوير
- مشروعات استخدام الوقود البديل مثل النفايات الحيوية

ويحصد جائزتي أفضل بنك لتمويل التجارة في مصر وأفضل بنك تجزئة في مصر لعام 2025

فاز البنك الأهلي المصري بجائزة أفضل بنك لتمويل التجارة في مصر لعام 2025، وكذلك جائزة أفضل بنك في قطاع التجزئة في مصر لعام 2025، من مجلة Global Business & Finance العالمية، وتأتي تلك الجوائز تتويجًا للدور الريادي للبنك في تقديم خدمات مصرفية متكاملة ومبتكرة للشركات والأفراد تلبي متطلبات السوق المصرية، بما يُسهم في دفع عجلة التنمية.

GLOBAL BUSINESS & FINANCE MAGAZINE

12 بنكاً مصرياً ضمن قائمة أقوى 100 بنك عربي وفقاً لمعيار رأس المال الأساسي

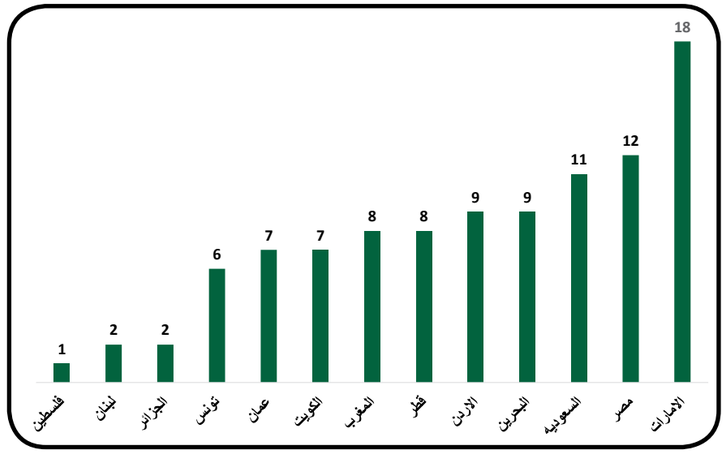
أصدر اتحاد المصارف العربية في ديسمبر 2024 قائمة بأقوى 100 مصرف عربي وفقاً لمعيار رأس المال الأساسي (Tier 1 Capital) لعام 2023، وقد توزعت البنوك التي تضمنتها القائمة ما بين ثلاثة عشر دولة عربية، وبلغ عدد البنوك المصرية بالقائمة 12 بنكاً تصدرهم البنك الأهلي المصري.

على مستوى البنوك الواردة في القائمة ككل..

جاءت الإمارات في موقع الصدارة من حيث عدد البنوك التي تضمنتها القائمة بعدد " 18 بنكاً " يليها مصر "12 بنكاً"، فالسعودية "11 بنكاً"، في حين جاءت البنوك السعودية المدرجة بالقائمة في موقع الصدارة من حيث مجموع رأس المال الأساسي بنحو 139.6 مليار دولار تلتها البنوك الإماراتية بنحو 112.3 مليار دولار، فالقطرية بنحو 59 ملياراً، وعلى صعيد ترتيب البنوك فرادى فقد هيمنت البنوك الخليجية على المراتب العشر الأولى من حيث رأس المال الأساسي، كما أنه وبشأن مجموع الموجودات جاءت البنوك الإماراتية المدرجة بالقائمة موضع العرض في موقع الصدارة بنحو ا.ا تريليون دولار، تليها البنوك السعودية بنحو تريليوناً، فالقطرية بنحو 573 مليار دولار.

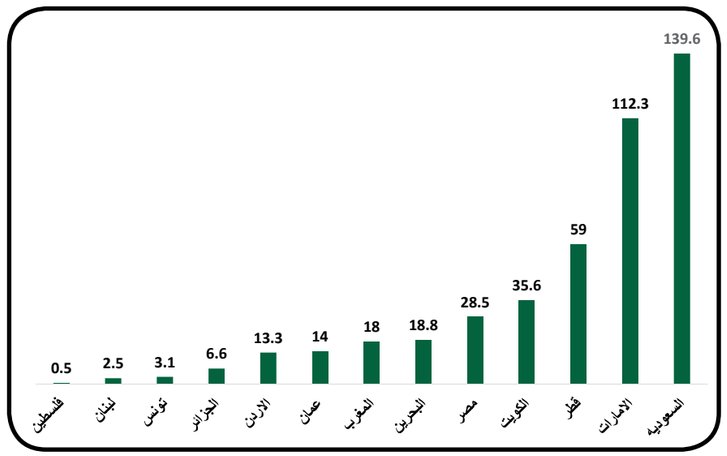
التوزيع الجغرافي للبنوك المدرجة على قائمة أقوى 100 بنك عربى من حيث رأس المال الأساسى لعام 2023

(بنك)



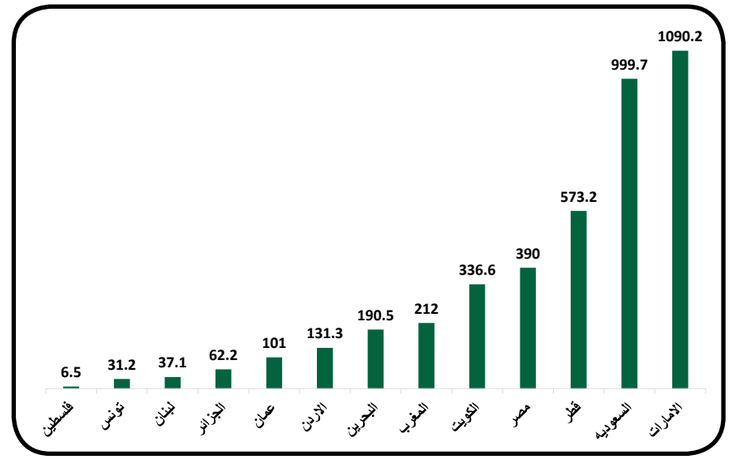
إجمالى رأس المال الأساسى للبنوك الواردة بالقائمة

(مليار دولار)



إجمالى الموجودات للبنوك الواردة بالقائمة

(مليار دولار)



المصدر: اتحاد المصارف العربية

على مستوى البنوك المصرية الواردة بالقائمة

تضمنت قائمة أقوى 100 مصرف عربي وفقاً لرأس المال الأساسي 12 بنكاً مصرياً تصدرهم البنك الأهلي المصري، وقد بلغ إجمالي رأس المال الأساسي للبنوك المُشار إليها وفقاً واتحاد المصارف العربية نحو 28.5 مليار دولار، وبلغ اجمالي موجوداتها نحو 390 ملياراً.

ترتيب البنوك المصرية في قائمة أقوى 100 مصرف عربي لعام 2023

وفقاً لرأس المال الأساسي		وفقاً لإجمالي الموجودات	
الترتيب عربياً	البنك	الترتيب عربياً	البنك
17	البنك الأهلى المصري	6	البنك الأهلى المصري
21	البنك الأفريقى للاستيراد والتصدير	11	بنك مصر
26	بنك مصر	39	البنك الأفريقى للاستيراد والتصدير
41	البنك التجاري الدولي	40	البنك التجاري الدولي
45	البنك العربي الأفريقي الدولى	43	بنك قطر الوطني
46	بنك قطر الوطني	49	البنك العربي الأفريقي الدولى
71	HSBC	72	HSBC
77	بنك فيصل الإسلامي	82	بنك فيصل الإسلامي
86	بنك الاسكندرية	84	بنك أبوظبى الإسلامى
92	بنك الكويت الوطني	85	بنك الاسكندرية
94	بنك أبوظبى الإسلامى	92	بنك الكويت الوطني
99	البنك المصري لتنمية الصادرات	98	البنك المصري لتنمية الصادرات

المصدر: اتحاد المصارف العربية

الطاقات المتجددة في مصر .. استراتيجية طموحة وآفاق واعدة

تتبنى مصر استراتيجية طموحة ترمي إلى تنوع مصادر الطاقة المستخدمة، وزيادة الوزن النسبي لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في مزيج الطاقة، كأحد مكونات رؤية مصر 2030 للتنمية المستدامة، وتوفير بيئة نظيفة ومستدامة للأجيال القادمة.

القدرات الإنتاجية للطاقات المتجددة عالمياً.. بلغ اجمالي القدرات الإنتاجية للطاقات المتجددة عالمياً نحو 3870 جيجا وات في عام 2023، بزيادة نحو 13.9% مقارنة بتلك المحققة خلال عام 2022، وقد جاءت قارة آسيا في المقدمة بقدرات بلغت نحو 1961.1 جيجا وات خلال عام 2023، تليها أوروبا بنحو 786.8 جيجا وات.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من النمو القياسي في قدرات إنتاج الطاقات المتجددة عالمياً، والبالغ نحو 14% خلال عام 2023، فإنها لا تزال غير كافية لتحقيق هدف الوكالة الدولية للطاقة المتجددة بشأن مضاعفة قدرات إنتاج الطاقة المتجددة عالمياً لتبلغ نحو 11.2 تيرا وات بحلول عام 2030، مقارنة بنحو 3.9 تيرا وات عام 2023.

على الرغم من التقدم المحرز، لا يزال العالم بعيداً عن المسار الصحيح اللازم لتحقيق هدف مضاعفة القدرة الإنتاجية لمصادر الطاقة المتجددة ثلاث مرات لتصل إلى 11.2 تيرا وات بحلول عام 2030، لذا نحتاج إلى تسريع وتوسيع نطاق جهود تطوير هذه المصادر

سلطان أحمد الجابر
رئيس مؤتمر الأطراف (COP28)

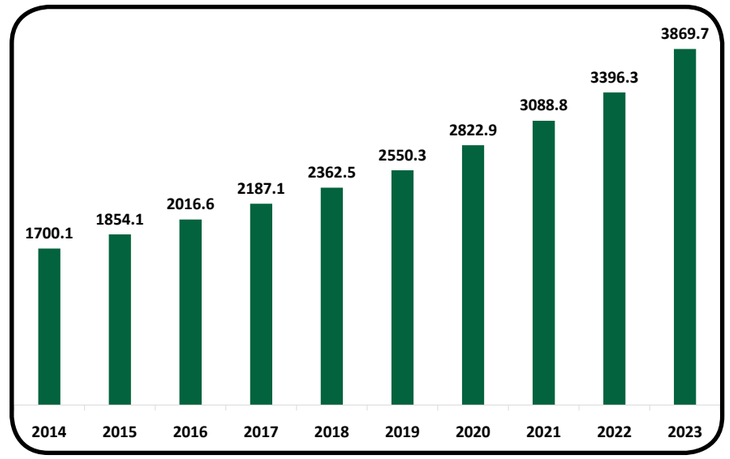
16.4%
معدل النمو المطلوب لتحقيق هدف مضاعفة قدرات الطاقة المتجددة ثلاث مرات بحلول عام 2030

يتطلب الأمر نمواً أسرع في القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة وتوسيع نطاق انتشارها، فإذا واصلت معدلات النمو مستوياتها الحالية، سنتخلف عن هدف مضاعفة قدرات الطاقة المتجددة ثلاث مرات الذي حدده مؤتمر الأطراف (COP28)، وبذلك نخاطر بعدم تحقيق أهداف اتفاق باريس للمناخ وأجندة التنمية المستدامة 2030.

فرانشيسكو لا كاميرا
مدير عام الوكالة الدولية للطاقة المتجددة

القدرات الإنتاجية للطاقات المتجددة عالمياً

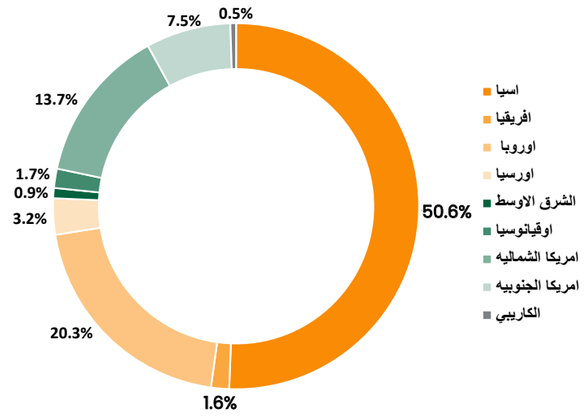
جيجاوات



Source: International renewable energy agency, renewable capacity statistics 2024

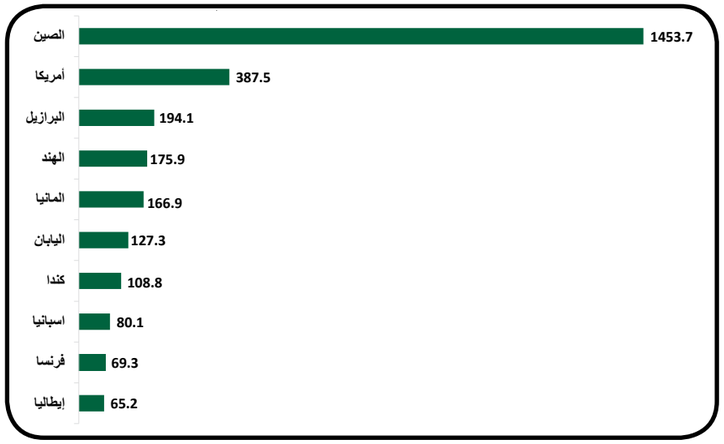
وتشير بيانات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة إلى أن التوزيع النسبي للطاقات الجديدة المضافة خلال عام 2023، (والبالغة نحو 473.4 جيجاوات) اتسم بصورة عامة بالتركز والتوزيع غير المتوازن، حيث استأثرت قارة آسيا بالنصيب الأوفر من تلك الزيادة بنسبة 69% (326 جيجاوات)، وهو الأمر الذي يُعزى في معظمه إلى الصين التي زادت قدراتها الإنتاجية من الطاقات المتجددة بنحو 297.6 جيجاوات خلال العام المُشار إليه.

التوزيع الجغرافي لإجمالي القدرات الإنتاجية للطاقات المتجددة لعام 2023



أكبر الدول من حيث القدرات الإنتاجية للطاقات المتجددة لعام 2023

جيجاوات



Source: International renewable energy agency, renewable capacity statistics 2024

وبشأن مؤشرات أداء مصادر الطاقة المتجددة

الطاقة الشمسية
ارتفعت قدرات إنتاج الطاقة الشمسية الكهروضوئية بنحو 345.5 جيجاوات خلال عام 2023، كما ارتفعت قدرات توليد الطاقة الشمسية المركزة بنحو 0.3 جيجاوات، وقد استأثرت الصين وحدها بنحو 9. 216 جيجاوات من إجمالي التوسعات المُشار إليها

الطاقة الكهرومائية
بلغت قدرات إنتاج الطاقة الكهرومائية نحو 1270 جيجاوات خلال عام 2023 ، مع تراجع معدل النمو خلال العام المشار إليه مقارنة بالسنوات الأخيرة

طاقة الرياح
بلغت إجمالي القدرات الإنتاجية نحو 1017 جيجاوات خلال عام 2023 ، بزيادة نحو 13% مقارنة بالعام السابق له، وقد جاءت الصين وامريكا فى مقدمة الدول التى سجلت توسعات فى طاقة الرياح خلال العام المُشار إليه

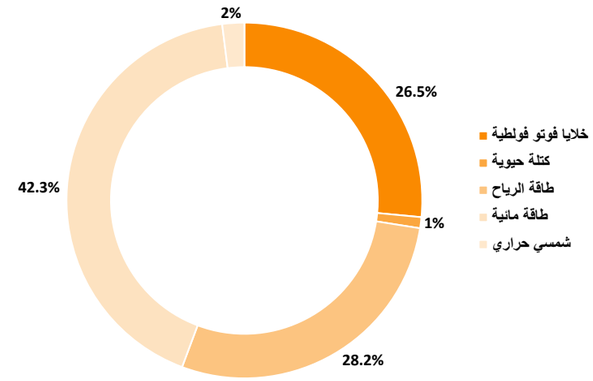
الطاقة الحيوية
بلغ اجمالي القدرات الانتاجية نحو 150.3 جيجا وات، وفي هذا الإطار تباطأ النمو المحقق فى قدرات إنتاج الطاقة الحيوية ليقتصر على نحو 4.4 جيجاوات خلال عام 2023 مقارنة بزيادة بلغت نحو 6.4 جيجاوات خلال عام 2022 ، وقد جاءت الصين فى صدارة الدول من حيث التوسعات المحققة تليها اليابان والبرازيل واروجواى

الطاقة الحرارية الأرضية
سجلت القدرات الإنتاجية للطاقة الحرارية الأرضية نمواً متواضعاً اقتصر على نحو 193 ميجاوات خلال عام 2023 ، وقد جاءت إندونيسيا فى صدارة الدول التى سجلت توسعا فى هذه الطاقات

Source: International renewable energy agency, renewable capacity statistics 2024

الطاقات المتجددة في مصر.. تمتلك مصر حزمة واسعة من مصادر الطاقة المتجددة التي تحمل في ثناياها إمكانات استغلال هائلة، ومن ذلك "الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية، طاقة الكتلة الحيوية، طاقة الهيدروجين الأخضر"، ومن ثم تسعى جاهدة نحو تعظيم استخدام تلك الموارد الرحبة، مع إيلاء اهتماماً خاصاً بدعم وتعظيم صناعة المهمات الكهربائية، لاسيما تلك المرتبطة بالطاقات المتجددة وتوطين التكنولوجيا الحديثة في هذا الشأن.

مزيج الطاقة المتجددة لعام 2023



المصدر:وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة

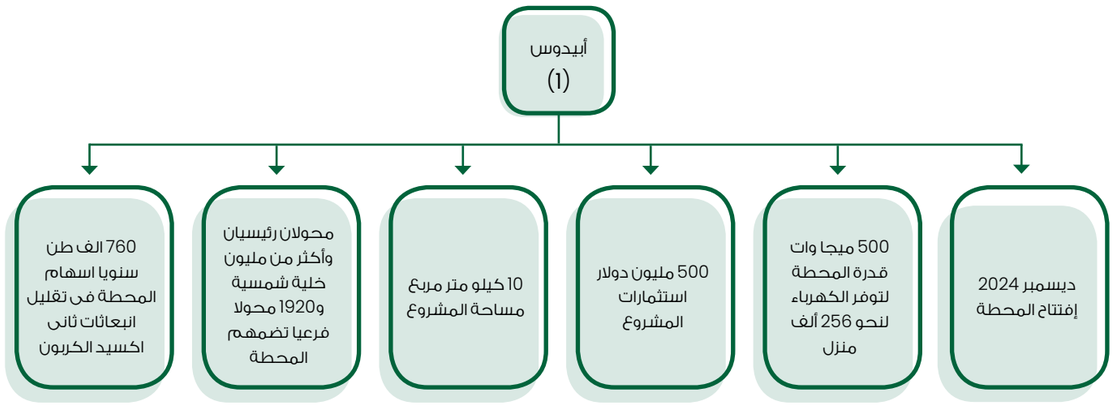
استعراض ملامح عدد من مصادر الطاقة المتجددة بمصر

الطاقة الشمسية.. تُصنف مصر وفقاً لـ «أطلس الطاقة الشمسية» بأنها من دول «الحزام الشمسي" حيث تتمتع بإشعاع شمسي مباشر تتراوح شدته ما بين 2000 إلى 3200 كيلووات/ساعة/ متر مربع سنوياً من الأشعة الشمسية المباشرة، كما يتراوح المتوسط اليومي لسطوع الشمس ما بين 9 إلى 11 ساعة يومياً، ما يجعلها من أكثر مناطق العالم ملائمة لاستخدام الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء والتدفئة الحرارية، وفي هذا الإطار نشير إلى عدد من أهم المشروعات المنفذة في مجال الطاقة الشمسية بمصر:

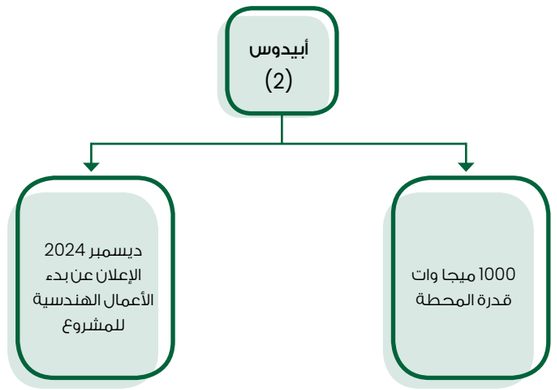
مجمع بنبان للطاقة الشمسية (أسوان)

- يقع المشروع بمحافظة أسوان على مساحة تبلغ نحو 37 كم 2 ضمن منطقة تتسم بإشعاع شمسي عالي السطوع
- تُعد أكبر محطة طاقة شمسية فى مكان واحد على مستوى أفريقيا والشرق الأوسط، وأحد أكبر المحطات عالميا
- تنتج نحو 1465 ميجاوات، وتتسع لقدرات تصل إلى 2000 ميجاوات
- تم توقيع 32 إتفاقية شراء للطاقة لإجمالي القدرات المنتجة من 32 مشروع يتكون منها المجمع
- يتيح المشروع تخفيض الانبعاثات الكربونية بنحو 2 مليون طن سنويا

محطة ابيدوس للطاقة الشمسية (أسوان)



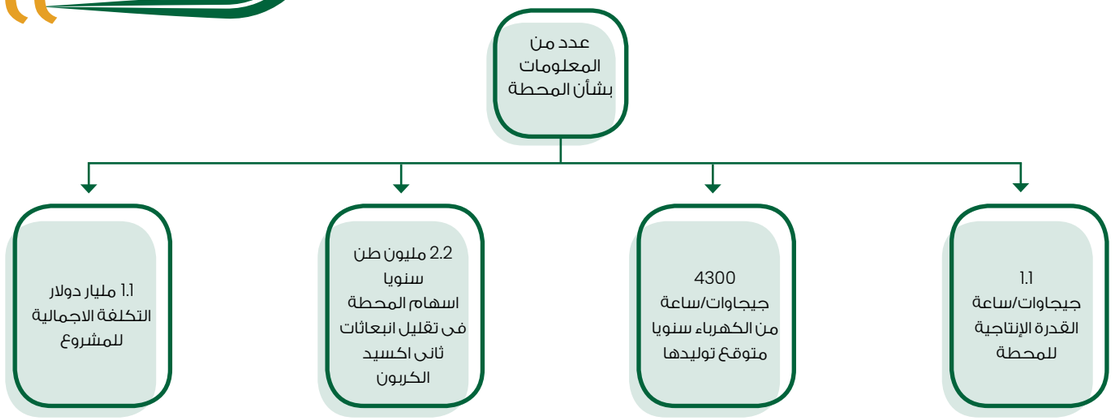
المصدر:مجلس الوزراء



المصدر: مجلس الوزراء

طاقة الرياح.. تتمتع مصر بموارد هائلة من طاقة الرياح، وقد بدأت استغلال هذا النوع من الطاقة في توليد الكهرباء منذ عام 1993، بإنشاء محطة تجريبية في الغردقة بقدرة محدودة، كما جرى إصدار أطلس الرياح في عام 2003 متضمناً المناطق الواعدة بمصر التي تتمتع بسرعات رياح عالية - ويأتي في مقدمتها منطقة غرب خليج السويس- ثم لتشهد السنوات الأخيرة اتساع في عدد محطات طاقة الرياح وقدراتها الإنتاجية، وكذا الإعلان في يناير 2025 عن تدشين أكبر محطة طاقة رياح في أفريقيا بمنطقة خليج السويس.

> تدشين أكبر محطة طاقة رياح في افريقيا بمنطقة خليج السويس



المصدر: البنك الأفريقي للتنمية
وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة

الطاقة المائية.. تُعّد الطاقة الكهرومائية أول مصادر الطاقة المتجددة التي استخدمتها مصر، ويجري إنتاج الكهرباء من محطات المياه أو السدود عن طريق نقل المياه المتدفقة للتوربينات، وفي هذا الإطار يبلغ اجمالي قدرة الطاقة الكهرومائية المولدة في مصر نحو 2.83 جيجاوات، ويولد السد العالي ومحطتا أسوان 1 و 2 معظم الكهرباء المولدة من الطاقة المائية المشار إليها.

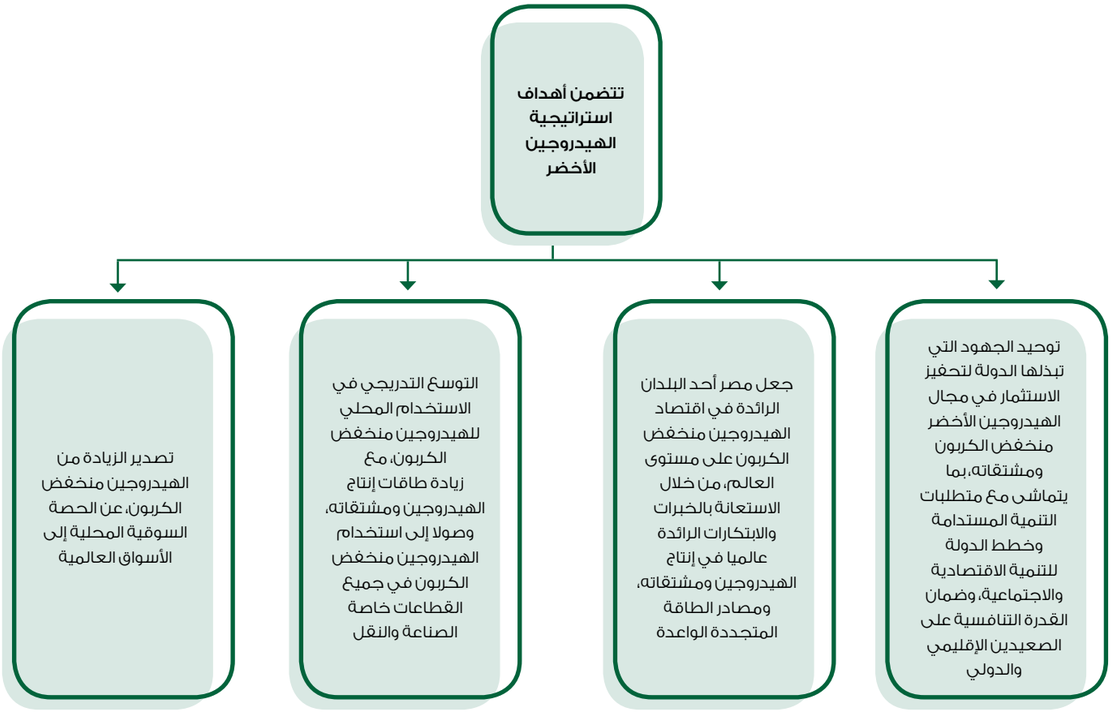


الطاقة النووية.. وقعت مصر وروسيا في ديسمبر 2017 العقود النهائية بشأن إنشاء وتشغيل أول محطة للطاقة النووية، وتتكون المرحلة الأولى من المحطة من أربعة مفاعلات نووية من الجيل الثالث المطور VVER لتوليد الكهرباء بقدرة 1200 ميجاوات لكل منها، بإجمالي قدرات 4800 ميجاوات.



الهيدروجين الأخضر.. أطلقت الحكومة المصرية في أواخر عام 2023 "الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين الأخضر"، مستندة إلى الاستفادة من موقع مصر الجغرافي المتميز ومواردها الطبيعية الوفيرة، لاسيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لدعم إنتاج الهيدروجين منخفض الكربون، وفي هذا الإطار تستهدف الإستراتيجية المُشار إليها الوصول إلى ما يتراوح بين 5% إلى 8% من السوق التجاري العالمي للهيدروجين بحلول عام 2040 (نحو 5.6 مليون طن سنوياً)، ما يستدعى استثمارات تقديرية بنحو 60 مليار دولار.





وفي هذا الإطار شهد عام 2024 إطلاق حزمة من الحوافز لتشجيع صناعة الهيدروجين، تضمنت حوافز ضريبية، إعفاءات جمركية، تخفيضات تتعلق برسوم استخدام الموانئ، تخفيضات في مقابل الانتفاع بأراضي مصانع إنتاج الهيدروجين، زيادة مدد التراخيص الصادرة لمشروعات إنتاج الهدروجين الأخضر ومشتقاته لتصل إلى 50 عاماً.

الطاقة الحرارية الجوفية.. تشير الدراسات إلى أن المناطق التي تتمتع بأكبر احتمالات لوجود طاقة حرارية جوفية تقع في المنطقة الشرقية من مصر بالقرب من البحر الأحمر وخليجي السويس والعقبة، كذلك، توجد مصادر طاقة حرارية جوفية في بعض الأماكن في الدلتا والصحراء الغربية. وبصورة عامة تُعرف الطاقة الحرارية الجوفية Geothermal Energy بأنها طاقة مشتقة من الحرارة الداخلية للأرض.

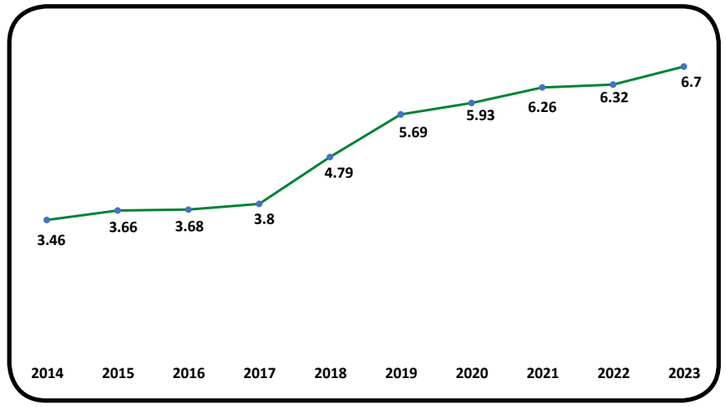


مشروعات الضخ والتخزين.. تقنيات معنية بتخزين الطاقة الكهربائية في غير أوقات الذروة وإعادة استخدامها في أوقات الذروة، كما يُعَد إنشاء هذا النوع من المحطات مناسباً للتوسع في استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح اللذان يتسمان بتغير انتاجيتهما تبعاً للظواهر الجوية، كما تستخدم مشروعات الضخ والتخزين في الاستفادة من الطاقة الكهربائية الفائضة من الشبكة الكهربائية.

القدرات الإنتاجية للطاقات المتجددة والتأثير على البيئة وترتيب مصر في عدد من مؤشرات الطاقة ذات الصلة..

القدرات الإنتاجية للطاقات المتجددة بمصر

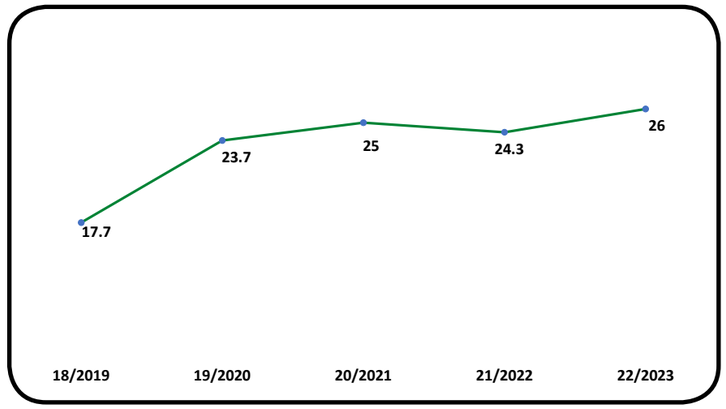
جيجاوات



Source: International renewable energy agency, renewable capacity statistics 2024

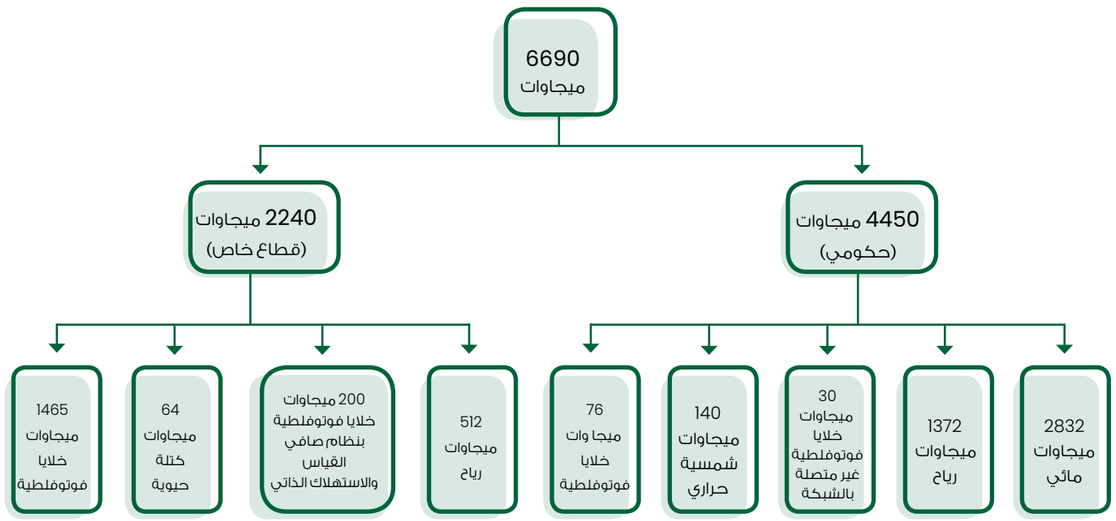
الطاقات المتجددة

تيراوات ساعة



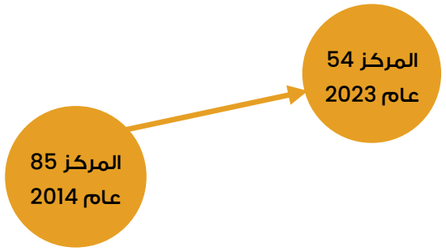
المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة

هيْكل توزيع القدرات الإنتاجية لمصادر الطاقة المتجددة بمصر عام 2023



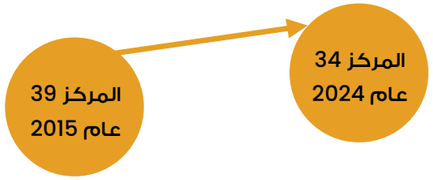
المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة

الترتيب في عدد من مؤشرات الطاقة:



Source: International renewable energy agency, renewable capacity statistics 2024

- تقدمت مصر 31 مركزاً في مؤشر الطاقة العالمي الصادر عن «مجلس الطاقة العالمي»، لتشغل المرتبة 54 عالمياً في التقرير الصادر عام 2024، مقابل المركز 85 عام 2014، وفي هذا الإطار يُصّنف المؤشّر المُشّار إليه الدول من حيث قدرتها على توفير نظام طاقة مستقر وبأسعار معقوله ومراعٍ للبيئة.



Source: Ernst and Young

- تقدمت مصر 5 مراكز في مؤشر الدول الأكثر جاذبية للاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة الصادر عن Ernst & Young“ ، لتشغل المركز 34 في يونيو 2024، مقابل المركز 39 في مارس 2015.

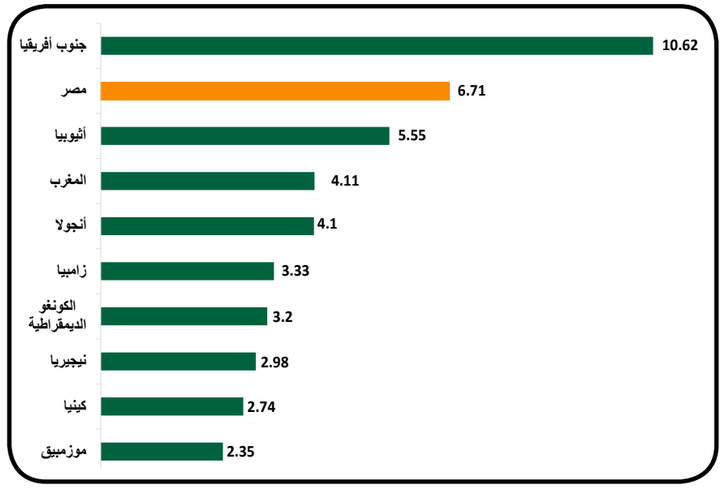
استراتيجية الطاقة المتكاملة والمستدامة.. تتبنى الحكومة المصرية استراتيجية طموحة للطاقة تمتد حتى عام 2040، وهي الاستراتيجية التي جرى تحديثها خلال عام 2024 بما يتواكب مع التغيرات المحلية والعالمية المرتبطة بقطاع الطاقة، والتغيرات الاقتصادية العالمية وظهور تكنولوجيات جديدة، حيث تتبنى التحديثات المُشار إليها تعاظم الاتجاه نحو تنويع مصادر الطاقة والتوسع في مشروعات الطاقة المتجددة والاعتماد عليها وترشيد استخدام الطاقة التقليدية والحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري في ضوء خطة التنمية المستدامة والتحول الأخضر، وليجري زيادة نسبة مشاركة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة المصري، وإدراج عنصر الهيدروجين الأخضر في مزيج الطاقة، وكذا تعجيل المدى الزمنى لتحقيق هدف الوصول بمساهمة نسبة الطاقات المتجددة لتصل إلى 42% من مزيج الطاقة بحلول عام 2030 بدلاً من 2035. وعلى ذات الصعيد تستهدف الاستراتيجية الوصول بنسبة مساهمة الطاقات المتجددة في إجمالي القدرات الإنتاجية للكهرباء بمصر إلى نحو 65% من مزيج الطاقة عام 2040.

42%
نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة بحلول عام 2030، بدلا من الهدف السابق المُتمثل في الوصول لتلك النسبة عام 2035

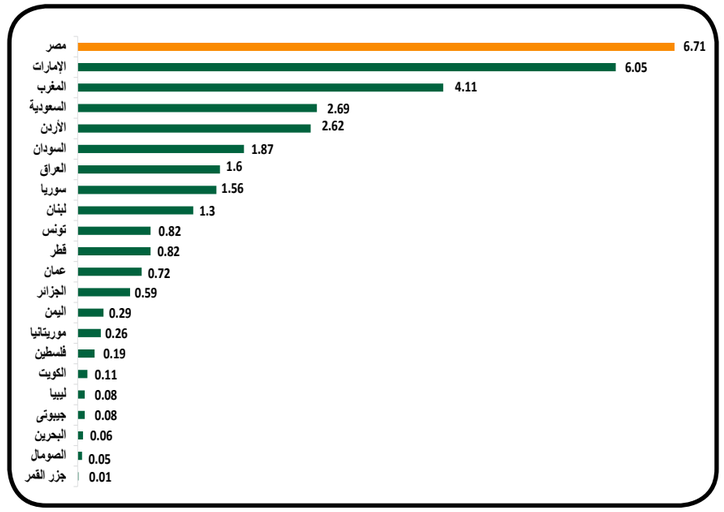
120 جيجاوات
إجمالي القدرات الإنتاجية المستهدفة من مصادر الطاقة المتجددة بمصر عام 2040

65%
نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة بحلول عام 2040

ترتيب مصر أفريقياً من حيث القدرات الإنتاجية للطاقات المتجددة عام 2023 جيجاوات



ترتيب مصر عربياً من حيث القدرات الإنتاجية للطاقات المتجددة عام 2023 جيجاوات



Source: International renewable energy agency, renewable capacity statistics 2024

التأثير على البيئة

11.6 مليون طن اسهام الطاقة المتجددة فى تقليل انبعاثات ثانى اكسيد الكربون خلال عام 22/2023

4.6 مليون طن مكافئ نفط اسهام الطاقة المتجددة فى الحد من استخدام موارد الطاقة الأحفورية عام 22/2023

عدد من القدرات الإنتاجية المستهدفة من مصادر الطاقة المتجددة بمصر



تشجيع الاستثمار في مشروعات الطاقات المتجددة..

تتبنى الدولة حزمة واسعة من الإجراءات الرامية إلى تشجيع وتحفيز القطاع الخاص، ومن ذلك:

1

تخصيص أراضي لهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة لإقامة مشروعات الطاقة المتجددة بما في ذلك انتاج الهيدروجين الأخضر، بإجمالي مساحات بلغت نحو 42.6 ألف كم^2

2

منح الأرض للمستثمرين لإقامة المشروع مقابل نسبة 2% من الكهرباء المنتجة سنويا

3

توقيع اتفاقيات شراء للطاقة طويلة الأجل تصل إلى 25 سنة، وتقديم ضمانة حكومية للشركة المصرية لنقل الكهرباء بشأن سداد قيمة الطاقة المشتراة من مشروعات المستثمرين

4

تخفيض الجمارك على مكونات وقطع غيار نظم الطاقة المتجددة لتقتصر على 2% بدلاً من 5%

5

تخفيض قيمة الضريبة المضافة لتصبح 5% بدلا من 14%

6

الموافقة على زيادة حد ارتفاعات التوربينات إلى 220 متراً في جميع الأراضي المخصصة لمشروعات انتاج الكهرباء من طاقة الرياح، ما يسهم في زيادة الجدوى الاقتصادية

الصادرات المصرية وتداعيات قانون الاتحاد الأوروبي بشأن المنتجات الخالية من إزالة الغابات (EUDR)

تتسع مظلة الاهتمام باستدامة الاقتصاد العالمي والحفاظ على الغابات كأحد مكونات تحقيق التوازن البيئي والحد من تداعيات الانبعاثات الكربونية، وفي هذا الإطار جاء القانون الأوروبي رقم 1115/2023 الخاص بالمنتجات الخالية من إزالة الغابات "EUDR" ، والذى ينظم عملية استيراد وتصدير السلع والمنتجات من وإلى دول الاتحاد الأوروبي وتداولها بالأسواق لضمان عدم استهلاك منتجات تساهم في إزالة الغابات أو تدهورها عالمياً، وذلك في اطار جهود مكافحة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، وبناء عليه يجب على الشركات الأوروبية المنتجة والمستوردة لهذه المنتجات إثبات انها لا تنشأ من أراضٍ تمت إزالة الغابات بسببها بعد 31 ديسمبر 2020، الأمر الذى يتطلب ضرورة قيام كافة الشركات بما فيها الشركات المصرية التي تستهدف التصدير الى السوق الأوروبي بتقنين أوضاعهم خلال الفترة القادمة والاعتماد على مواد خام مستدامة لا يتعارض مصدرها مع هذا القانون تجنبا لرفض منتجاتهم والحفاظ على حصصهم السوقية بالسوق الأوروبي، خاصة وان معظم الشركات المحلية المنتجة تعتمد على استيراد المواد الخام .

نظرة عامة على القانون وأهدافه ونطاق تطبيقه

الهدف

- خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري الناتجة عن استهلاك وإنتاج الاتحاد الأوروبي للسلع ذات الصلة بما لا يقل عن ٣٢ مليون طن متري سنويًا.
- الحد من الممارسات الخاطئة التي تؤدى الى فقدان التنوع البيولوجي.



420 مليون هكتار من الغابات فقدت عالميا بين عامي 1990 و2020 يمثل استهلاك الاتحاد الأوروبي منها نحو 10% وفقا ومنظمة الغاو.

نطاق التطبيق

- 7 مجموعات سلعية استهلاكها يؤثر على الغابات وتدهورها منها 5 سلع غذائية يشملها القانون وبعض المنتجات المشتقة منها.
- 74 بند جمركي رئيسي وفرعي و 3 فصول للمجموعات السلعية.



العقوبات

تواجه الشركات الأوروبية المخالفة والتى تثبت إدانتها وعدم التزامها بالقانون عقوبات صارمة وذلك اعتمادًا على اللوائح المحلية التي تحددها كل دولة داخل الاتحاد ومنها:

- **فرض غرامة مالية بحد أدني** 4% من إجمالي المبيعات السنوية للشركة المستوردة في السنة المالية الأخيرة، ويجوز للدولة العضو بالاتحاد أن تقرر زيادة حد الغرامة.
- **مصادرة المنتجات والبضائع المخالفة** والإيرادات الناتجة عن الاتجار بها.
- **استبعاد الشركات** من المشتريات العامة والتمويل العام لمدة أقصاها 12 شهرًا.
- **التشهير العلني** من خلال نشر أسماء الشركات المخالفة لتعزيز الشفافية والضغط عليها للامتثال.

التسلسل الزمني



1 — 19/4 2023
اعتماد البرلمان الأوروبي للقانون

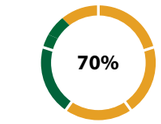
2 — 29/6 2023
دخوله حيز التنفيذ وكان مقرر تطبيقه على الشركات» المنتجة والعاملة في مجال الاستيراد والتصدير» داخل الاتحاد الأوربي اعتباراً من 30 ديسمبر 2024.

3 — 23/4 2024
تم الموافقة على منح فترة تدريجية إضافية مدتها 12 شهرًا لتتمكن الشركات من توفيق أوضاعها وذلك بعد المخاوف التي اثارتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي والدول غير الأعضاء من عدم القدرة على الامتثال الكامل بنهاية 2024، على ان يطبق القانون اعتبارا من 30 ديسمبر 2025 على الشركات الكبيرة والمتوسطة و30 يونيو 2026 على المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر.

4 — 30/6 2028
المراجعة العامة الأولى المتوقعة للقانون على أن تكون المرجعة بعد ذلك كل خمس سنوات.

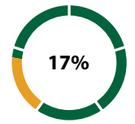
استطلاع آراء المستهلكين الأوروبيين للمنتجات الصديقة للبيئة

من المستهلكين الالمان يضعون الاستدامة في اهتماماتهم عند شراء مستحضرات التجميل ومنتجات العناية الشخصية وفقاً لدراسة اجراها مركز المستهلك الألماني.



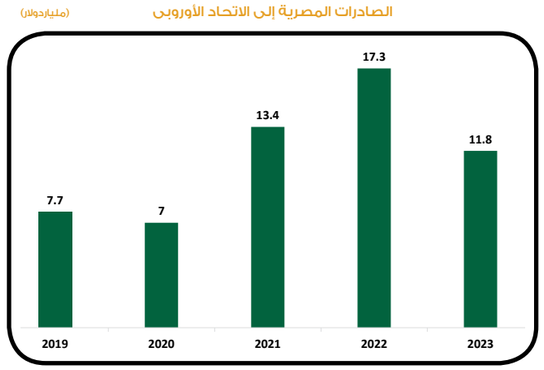
European Consumer Centre Germany

من المستهلكين في أوروبا يخططون لشراء المزيد من المنتجات الصديقة للبيئة خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023 وفقا لتقديرات ماكينزي الصادرة في ابريل 2024.



McKinsey & Company

يُعّد الاتحاد الأوروبي ثاني أهم التكتلات الدولية المستقبلة لصادرات الصناعات الغذائية المصرية، بعد الدول العربية، وقد شكل نحو 22% من إجمالي صادرات القطاع خلال عام 2023، والبالغة نحو 5.1 مليار دولار، ونحو 20% خلال الـ 10 شهور الأولى من عام 2024



Source: trade map

يعد الاتحاد الأوروبي من أهم الأسواق لصادرات قطاع الطباعة والتغليف والورق المصرية، وفى هذا الإطار بلغت صادرات مصر من البندين رقم 48، 49 والخاص بالورق والورق المقوي والكتب والصحف وغيرها نحو 43.7 مليون دولار للاتحاد الأوروبي في عام 2023 بأهمية نسبية بلغت نحو 10% ، 14.3% على التوالي من اجمالي صادرات كل بند على حدى.

أهم تداعيات القانون وتأثيرها على الشركات المصرية المصدرة

من المقدر تأثُر الصادرات المصرية للسوق الأوروبي في ظل اتساع حجم الصناعات المطلوب توفيق اوضاعها ومخاطر انخفاض الحصيلة الدولارية سواء بشكل مباشر بتراجع صادرات السلع الرئيسية المحددة بالقانون أو غير مباشر بتراجع صادرات الصناعات الأخرى التي تدخل تلك السلع كأحد مكونات انتاجها، هذا بالإضافة الى مخاطر اتساع نطاق تطبيق القانون ليشمل سلع اخرى عند اجراء المراجعة الاولى له فى عام 2028 ولاسيما الصناعات الغذائية والحاصلات الزراعية المعبئة في عبوات كرتونية.

التأثير المباشر

صادرات مصر للاتحاد الأوروبي في عدد من المجموعات السلعية



165.4 مليون دولار صادرات عام 2023

قيمة الصادرات البنود الجمركية

- الخشب: 59.2 مليون دولار، 21 بند من إجمالي 28
- المطاط: 54.4 مليون دولار، 6 بنود من إجمالي 12
- الفول: 37.1 مليون دولار، 3 بنود من إجمالي 4
- الماشية: 8.2 مليون دولار، بندين من إجمالي 11

- الكاكاو: 6.1 مليون دولار، بند واحد من إجمالي 6
- الزيت: 362 ألف دولار، بندين متأثرين من إجمالي 12
- البن: 1000 دولار إجمالي البند



تتصدرها هولندا فايطاليا واسبانيا بقيمة استيرادية 36.8، 27.7، 23.7 مليون دولار على التوالي.

نماذج من صادرات مصر للاتحاد الأوروبي من بعض البنود الجمركية لعام 2023

إطارات خارجية هوائية
بند 4011
116.2 مليون دولار
صادرات مصر إلى العالم
منها 46.8% إلى الاتحاد الأوروبي
42.6% نسبة استحواذ السوق الإيطالي

زيت فول الصويا وأجزاؤه
بند 1507
83.9 مليون دولار
صادرات مصر إلى العالم
منها 39.5% إلى الاتحاد الأوروبي
77.2% نسبة استحواذ السوق الهولندي

جلود ماشية مجهزة
بند 4107
11.7 مليون دولار
صادرات مصر إلى العالم
منها 69.2% إلى الاتحاد الأوروبي
99% نسبة استحواذ السوق الإسباني

التأثير غير المباشر

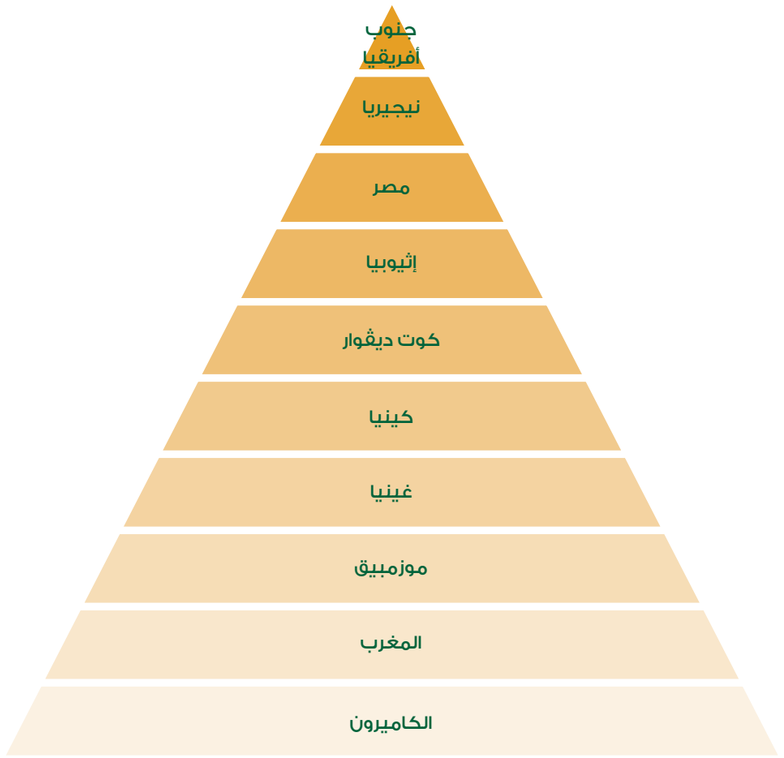
يمتد تأثير القانون ليشمل صناعات عديدة بخلاف ما تم تحديده من البنود الجمركية بالقانون منها:

- الصناعات الغذائية كصناعة المخبوزات والبسكويت، والحلويات، والالبان، والايس كريم.. الخ إذا كان الكاكاو أو القهوة أحد مكوناتها.
- الصناعات المعتمدة على المطاط كالأنابيب «، وتيل الفرامل، وصناعة نعال الاحذية، والنجيل الصناعي، ومعدات الامن الصناعي وبعض الأجهزة الكهربائية وغيرها.
- صناعات أخري كمستحضرات التجميل والعطور والشمع، والتي تستخدم القهوة والكاكاو كأحد مداخلتها.
- الصناعات الجلدية بأنواعها « الاحذية، الشنط، الاحزمة»، والملابس الجاهزة الجلدية والتجهيزات والاثاث المكتبي وصناعة الجيلاتين وغيرها.

- **زيادة تكاليف الامتثال لمتطلبات القانون وخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة**، حيث تحتاج الشركات إلى فحص دقيق لجمع وتوثيق المعلومات حول سلسلة التوريد وتقديم المستندات بشأن أصل المنتج «كمواقع الإنتاج، وخرائط جغرافية» الدالة على عدم مساهمتها في إزالة الغابات بعد 31 ديسمبر 2020 ومتوافقة مع معايير الاستدامة تجنبا لرفض منتجاتهم، الامر الذي يتطلب استثمارات في أنظمة تتبع حديثة وتحسين إدارة سلسلة التوريد.
- **مخاطر اضطراب عمليات الانتاج والتوريد** ولاسيما فى حالة لجوء الشركات المصنعة للبحث والتعاقد مع موردين جدد لتوفير المواد الخام المستوردة والمستوفية لمتطلبات القانون الأوروبي
- **المنافسة القوية التي تواجهها المنتجات المحلية فى السوق الأوروبي وتأثر الحصة السوقية للشركات**، ولاسيما وأن الكثير من الدول المنافسة لمصر أبدت ترحيبها بتقنين أوضاعها مع القانون الجديد ومنها الصين وتركيا، بالإضافة إلى دول إخري كالبرازيل، وإندونيسيا وماليزيا وكولومبيا وغانا وكوت ديڤوار.

مصر ضمن أفضل 10 دول رائدة في استثمارات القطاع الخاص بأفريقيا

جاءت مصر ضمن قائمة أكبر 10 دول إفريقية رائدة في استثمارات القطاع الخاص، وفقاً ومنصة Business Insider Africa، استناداً إلى بيانات البنك الدولي، وقد سجلت إجمالي استثمارات القطاع الخاص في مصر نمواً ملحوظاً خلال عام 2024، ما يُعزز مكانتها كمركز اقتصادي إقليمي رائد في استقطاب رأس المال الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.



وتجدر الإشارة إلى تعاظم جهود الدولة نحو تمكين القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الأنشطة الاقتصادية، وفي هذا الإطار نشير إلى:

- ساهمت جهود الدولة في حوكمة الإنفاق الاستثماري والالتزام بسقف استثمارات عامة بقيمة تريليون جنيه، في تشجيع استثمارات القطاع الخاص، لترتفع إلى 133.1 مليار جنيه بالأسعار الثابتة في الربع الأول من 2024/2025، ما يمثل نحو 63.5% من إجمالي الاستثمارات، ومسجلة نمواً بنحو 30% مقارنة بالربع الأول من العام المالي السابق له، ويأتي ذلك في إطار جهود الحكومة المصرية لإفساح المجال لاستثمارات القطاع الخاص وذلك في ضوء الإصلاحات الهيكلية التي تتبناها الحكومة لتهيئة بيئة استثمارية مواتية فضلاً عن تعزيز حوكمة الاستثمارات العامة.

133.1 مليار جنيه

قيمة الاستثمارات الخاصة بالأسعار الثابتة في الربع الأول من 2024/2025 ما يمثل نحو 63.5% من إجمالي الاستثمارات خلال ذات الربع

- توطيد العلاقات مع مؤسسات التمويل الدولية، المعنية بتوفير تمويلات وتشجيع استثمارات القطاع الخاص، على رأسها مؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا)، التابعتين لمجموعة البنك الدولي، وذلك من أجل إتاحة المزيد من التمويلات الميسرة، والاستثمارات للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في مصر، بالإضافة إلى الشراكة مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وبنك الاستثمار الأوروبي.

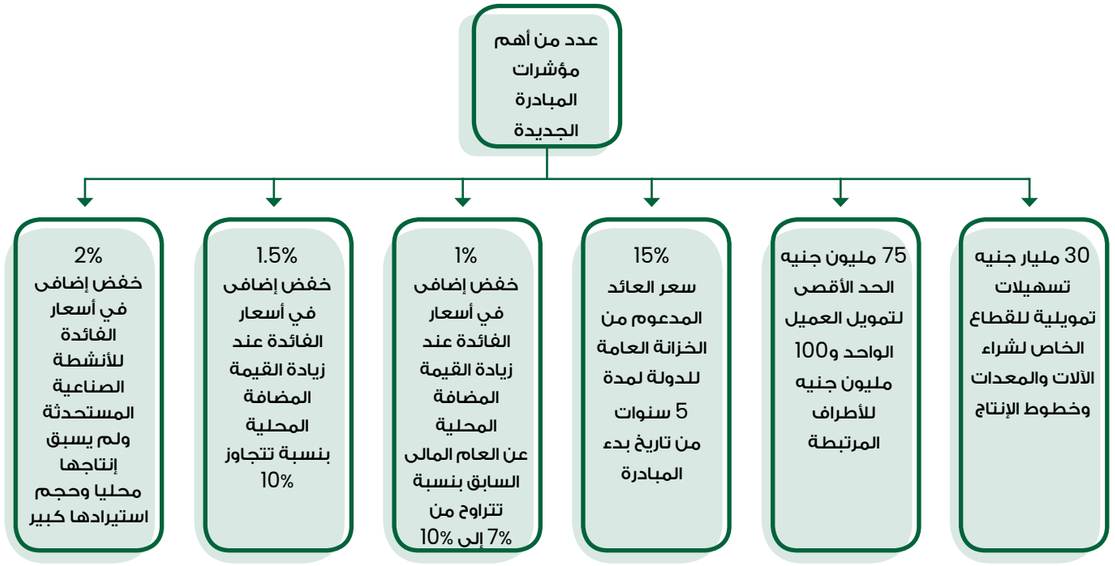
4.2 مليار دولار امريكي

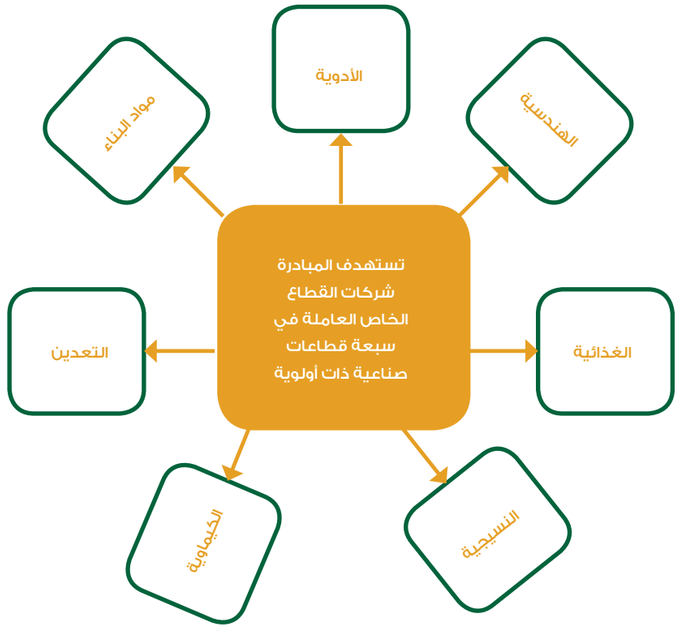
حجم التمويلات التنموية الميسرة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في مصر عام 2024 مقارنة بنحو 2.9 ملياراً خلال عام 2023

- إطلاق منصة «حافز» للدعم المالي والفني للقطاع الخاص وذلك في إطار جهود الدولة لتعظيم الاستفادة من أفضل بدائل التمويل المبتكرة المتاحة من مؤسسات التمويل الدولية، وشركاء التنمية لتمكين القطاع الخاص، حيث تُعّد منصة متكاملة تربط شركاء التنمية، والوكالات، والحكومة، ومجتمع الأعمال المحلي، بهدف تعزيز التواصل، وتعظيم الاستفادة من التمويلات التنموية والدعم الفني والاستشارات، بالإضافة إلى تقليل الفجوة المعلوماتية وتجاوز الحاجز اللغوي الذي يحول دون حصول الشركات على العديد من الخدمات من شركاء التنمية، مع إتاحة المعلومات حول أنسب الحلول المالية وغير المالية المتاحة، وتتيح تلك المنصّة كافة المعلومات عن فرص الحصول على الدعم الفني والبرامج التدريبية المختلفة. وتوفّر ما يزيد عن 85 خدمة تمويلية أو دعم فني مقدمة من 32 شريكاً تنموياً، بالإضافة إلى مئات المناقصات والمبادرات المحلية والدولية المموّلة من شركاء التنمية وسبل الاشتراك فيها مما يسهم أيضاً في تعزيز المنافسة في الأسواق الدولية.

مبادرة جديدة لمساندة الشركات في القطاعات الصناعية ذات الأولوية

تعمل الدولة جاهدة لتحقيق تنمية صناعية شاملة، وتوفير بيئة صناعية متكاملة تسهم في رفع كفاءة الإنتاج وتحقيق أعلى مستويات الجودة، إدراكاً منها بأن الصناعة هي قاطرة التنمية المستدامة، مع إيلاء اهتمام خاص بعدد من القطاعات التي تمثل أولوية لتسريع وتيرة نمو الاقتصاد المصري، وفي هذا الإطار جاء الإعلان خلال شهر يناير 2025 عن إطلاق المرحلة الأولى من مبادرة جديدة لمساندة الشركات في القطاعات الصناعية ذات الأولوية.





طرح 10 شركات خلال عام 2025 ضمن برنامج الطروحات في إطار تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة

أعلن السيد رئيس مجلس الوزراء أنه في إطار تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة التي أعلنت عنها الحكومة المصرية، فإنه من المُقّدر أن يشهد عام 2025 طرح 10 شركات سواء للشراكة مع الشركاء الاستراتيجيين أو كطرح عام في البورصة المصرية.

1. محطة رياح جبل الزيت «قطاع الطاقة المتجددة»



6. بنك القاهرة «قطاع البنوك»

2. الأمل الشريف للبلاستيك «الصناعات البلاستيكية»

7. شركة وطنية «قطاع البترول»

3. مصر للصناعات الدوائية «قطاع الصناعات الدوائية»

8. شركة تشيل أوت «قطاع البترول»

4. شركة سيد CID «قطاع الصناعات الدوائية»

9. شركة صافي «قطاع الصناعات الغذائية»

5. بنك الاسكندرية «قطاع البنوك»

10. شركة سايلو «قطاع الصناعات الغذائية»

السيارات الكهربائية .. تنامي عالمي ملحوظ وجهود لتوطين صناعتها في مصر

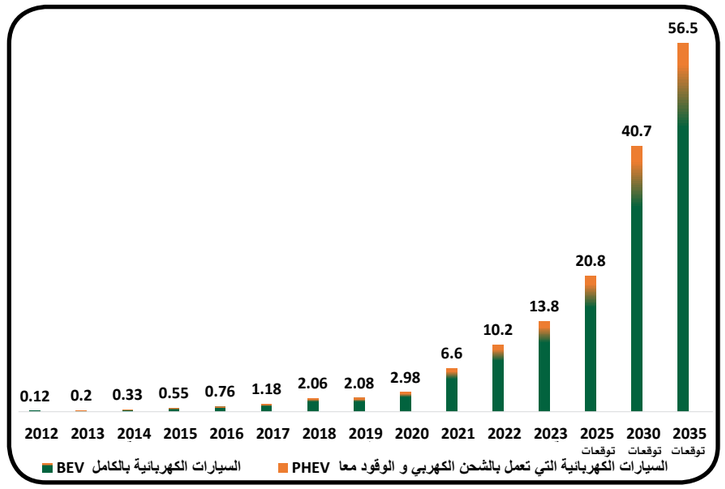
تُعّد السيارات الكهربائية EVs خطوة فاعلة على طريق تحول صناعة النقل إلى صناعة صديقة للبيئة، وهو الأمر الذي يكتسب أهمية استثنائية في ظل الاهتمام المتنامي عالمياً بمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية والاتجاه نحو الاقتصاد المستدام، وفي هذا الإطار تتعدد صور السيارات الكهربائية، لتضم الكهربائية بالكامل «BEVs»، وتلك الهجينة التي تجمع بين المحرك الكهربائي ومحرك وقود معاً "PHEVs"

على الصعيد العالمي .. تشير توقعات وكالة الطاقة الدولية إلى أنه من المُقّدر أن تبلغ مبيعات السيارات الكهربائية عالمياً (الكهربائية بالكامل والهجينة) نحو 20.8 مليون سيارة خلال عام 2025 بزيادة نحو 25.3% عن نظيرتها خلال عام 2024، ولتواصل تلك المبيعات ارتفاعها لتبلغ نحو 40.7 و56.5 مليون سيارة خلال عامي 2030 و2035 على الترتيب، وهو الأمر الذى من المُقدر أن يقترن بتنامي حصة السيارات الكهربائية بالكامل «BEVs» من اجمالي السيارات المبيعة.

90.3%
نسبة السيارات الكهربائية بالكامل من إجمالي مبيعات السيارات الكهربائية عام 2035

نحو 10%
حصة السيارات الكهربائية من إجمالي المسافات المقطوعة عالمياً خلال عام 2024 برحلات إحدى كبريات الشركات العالمية لنقل الركاب

مبيعات السيارات الكهربائية

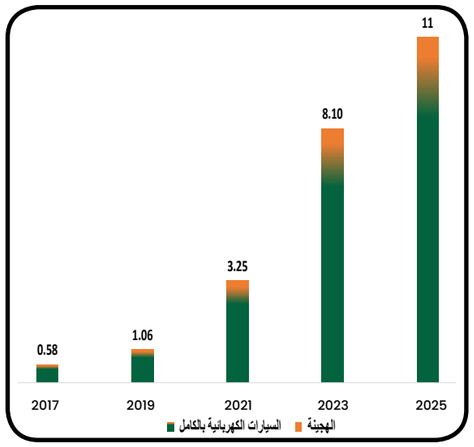


Source: International Energy Agency

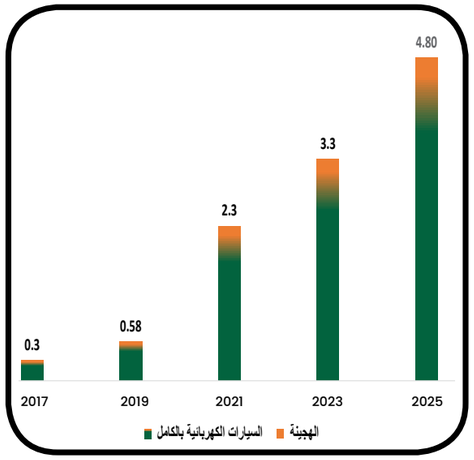
وفي هذا الإطار من المُقّدر أن تحافظ الصين على موقع الصدارة دولياً بشأن مبيعات السيارات الكهربائية، بنحو 11 مليون سيارة خلال عام 2025، في حين من المُقدر أن تبلغ مبيعات الاتحاد الأوروبي وأمريكا نحو 4.8 و3.1 مليوناً على الترتيب خلال ذات العام.

مبيعات السيارات الكهربائية في عدد من الدول والمناطق الجغرافية

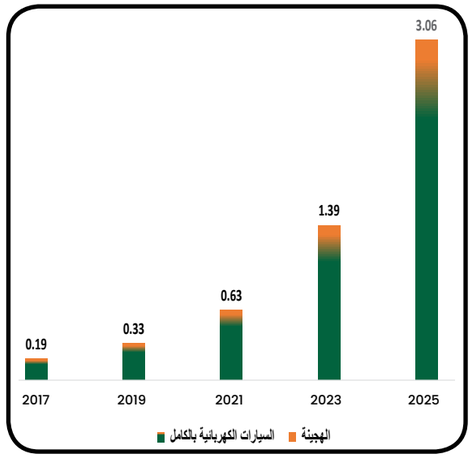
الصين (مليون سيارة)



الاتحاد الأوروبي (مليون سيارة)



أمريكا (مليون سيارة)



Source: International Energy Agency

استعراض مختصر لتجارب عدد من الدول بشأن صناعة السيارات الكهربائية

الصين

- تبني صناعة السيارات الكهربائية كهدف استراتيجي قومي.
- التركيز على بناء سلاسل التوريد المحلية، ويتضمن ذلك تخصيص موازنة ضخمة للبحث والتطوير، وتعزيز ريادتها في مجال إنتاج البطاريات.
- إنشاء بنية تحتية قوية من محطات شحن السيارات الكهربائية العامة والمنزلية.
- توفير حزمة من الحوافز المالية، ويتضمن ذلك «تقديم دعم لشراء السيارات الكهربائية الجديدة، الإعفاء من عدد من الضرائب بشأن السيارات والحافلات الكهربائية، وكذا حزمة من الحوافز غير المالية، مثال ذلك امكانية الحصول على لوحات الترخيص دون الانتظار لسنوات على عكس سيارات الوقود التقليدية التي تحصل على اللوحات عن طريق السحب.
- إقرار عدد من القوانين البيئية وتطبيق الحدود العالمية للانبعاثات على السيارات الجديدة، ما يمثل دافعاً نحو الاتجاه للسيارات الكهربائية.

45%

نسبة مبيعات السيارات الكهربائية من إجمالي مبيعات السيارات في الصين

المصدر: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، توطين صناعة السيارات الكهربائية بين الفرص والتحديات

الولايات المتحدة الأمريكية

- تأسيس «وكالة مشروعات البحوث المتقدمة» كوكالة تابعة لوزارة الطاقة الأمريكية لتمويل المشروعات المعنية بتطوير تقنيات تتيح تقليل الاعتماد على واردات الطاقة الأجنبية، وتقليل الانبعاثات المتعلقة بالطاقة، خاصة انبعاثات الغازات الدفيئة، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في جميع قطاعات الاقتصاد.
- تقديم وزارة الطاقة الامريكية حزمة من الضمانات لقروض المشروعات التي تُحّد من تلوث الهواء وانبعاثات الغازات الدفيئة وتدعم الاستخدام التجاري للتكنولوجيات المتقدمة.
- إطلاق مبادرة لتوفير السيارات الكهربائية بأسعار مناسبة.
- تقديم مكتب برامج القروض – التابع لوزارة الطاقة الأمريكية – في عام 2010 قرضًا بقيمة 465 مليون دولار لإحدي كبريات الشركات الامريكية لإنشاء مصنع ينتج السيارات الكهربائية.

11%

نسبة مبيعات السيارات الكهربائية من إجمالي مبيعات السيارات في أمريكا

المصدر: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، توطين صناعة السيارات الكهربائية بين الفرص والتحديات

ألمانيا

- أطلقت الحكومة الاتحادية في مايو 2010 المنصة الوطنية للتنقل الكهربائي «NPE»، والتي تألفت من نحو 150 عضواً من ممثلي الهيئات الإدارية، والشركات المصنعة للسيارات، والموردين، وممثلي النقابات العمالية، والمؤسسات البحثية، والمنظمات البيئية، واتحاد منظمات المستهلكين.
- تطوير تقنيات لإنتاج خلايا الليثيوم وأنظمة البطاريات.
- تخصيص نحو 300 مليون يورو لتمويل إنشاء ما لا يقل عن 5 آلاف محطة شحن خلال الفترة من 2017 إلى 2020.
- تخصيص ميزانية لدعم مبادرات تكنولوجية، والاهتمام بالبحث والتطوير.

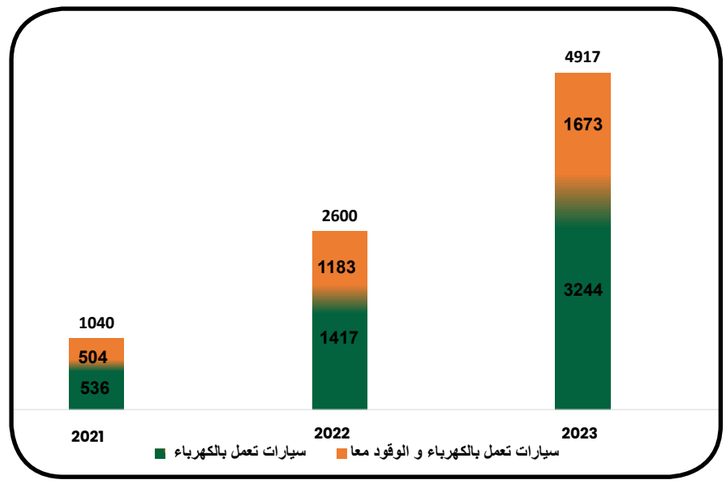
النرويج

- إلغاء الضرائب على الشراء / الاستيراد.
- خفض ضريبة الطرق السنوية، وإلغاء الرسوم على الطرق.
- إعلان خطة الاستثمار الوطني في محطات الشحن.
- منح إعانات على الانبعاثات الصفرية من المركبات الثقيلة والآلات.
- الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على التأجير.
- منح إذن للقيادة فى ممرات الحافلات.
- إتاحة مواقف مجانية في مواقف السيارات العامة.
- فرض ضرائب على السيارات التقليدية ذات محرك الاحتراق الداخلي (ICE).

المصدر: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، توطين صناعة السيارات الكهربائية بين الفرص والتحديات

على الصعيد المحلي.. سجلت السنوات الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في عدد السيارات الكهربائية المرخصة ليبلغ عددها 4917 سيارة عام 2023، موزعة ما بين 3244 سيارة تعمل بالكهرباء بالكامل و1673 سيارة هجينة تعمل بالكهرباء والوقود معاً، مقابل 1040 بنهاية عام 2021، وهي الزيادة التي تعزى في جانب منها إلى صدور قرار في ديسمبر 2020 بمنح السيارات الكهربائية تراخيص طويلة الأمد – على غرار السيارات التقليدية ذات الاحتراق الداخلي – بدلاً من آلية الترخيص الشهري الذي كان قائماً.

عدد السيارات الكهربائية المرخصة فى مصر



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – نشرة حصر المركبات المرخصة – أعداد متفرقة

وإجمالاً نشير إلى تعدد الجهود المبذولة لتوطين صناعة السيارات محلياً، وفي مقدمتها السيارات الكهربائية، وفي هذا الإطار نشير إلى:

إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتوطين صناعة السيارات بمصر في يونيو 2022، في انعكاس لأهمية هذا القطاع في تحقيق مستهدفات التطوير الصناعي والتنمية الاقتصادية، كما تم تأسيس مجلس أعلي لصناعة السيارات يختص بإقرار السياسات العامة والخطط والإستراتيجيات اللازمة لتنمية تلك الصناعة ومتابعة تنفيذها، ووضع الإطار العام للإصلاح التشريعي والإداري، ودراسة الحلول للمعوقات، والعمل على عقد الاتفاقيات وتبادل الخبرات مع الدول الرائدة في تلك الصناعة.

البرنامج الوطني لتنمية صناعة السيارات AIDP، والذي يُعد بمثابة منظومة متكاملة وشاملة لصناعة السيارات والصناعات المُغذية لها «سيارات الركوب، الدفع الرباعي، الحافلات الصغيرة» والتي توفر منظومة مستدامة تتوافق مع كافة الالتزامات البيئية الدولية، وذلك من خلال شراكة متكاملة بين القطاع الخاص والحكومة، ويتضمن البرنامج مجموعة من الحوافز تشمل:

- توفير حزمة من الحوافز الاستثمارية والمزايا الضريبية والجمركية لشركات تصنيع / تجميع السيارات الكهربائية محلياً.
- توفير حزمة من الحوافز التشجيعية لمالكي السيارات الكهربائية مثل الإعفاء من ضريبة الترخيص، ورسم تنمية الموارد، وإلزام المطورين العقاريين بتوفير نقاط شحن للسيارات الكهربائية في المشروعات السكنية والتجارية.

صندوق تمويل صناعة السيارات صديقة البيئة ويستهدف تنمية وتطوير صناعة السيارات الكهربائية وعلي الأخص في مجالات إنشاء مراكز التكنولوجيا والأبحاث اللازمة لتطويرها، وتشجيع وتطوير الابتكار لرفع القدرة التنافسية، ووضع برامج ونظم الحوافز لتنمية تلك الصناعة، وكذا قواعد وإجراءات صرفها، حيث يمنح الحافز في صورة قسيمة «كوبون» يصرف كل ثلاثة أشهر من تاريخ الاستحقاق وفقاً لاشتراطات وضوابط البرنامج الوطني لتنمية صناعة السيارات، وتستمر تلك الالتزامات طوال مدة سريان البرنامج .

المبادرة الرئاسية لإحلال المركبات المتقادمة، والتي تم إطلاقها عام 2021، بهدف تعزيز وجود المركبات الصديقة للبيئة، كما تعزز توطين صناعة السيارات من خلال زيادة المكون المحلي بما يسهم في تيسير امتلاك المواطنين لتلك السيارات.

تعزيز البنية التحتية لصناعة السيارات، حيث تم إنشاء وتشغيل نحو 3000 محطة شحن في محافظات «القاهرة، الإسكندرية، الجيزة، جنوب سيناء «، وعدد من الطرق السريعة.

السوق العربية المشتركة للكهرباء خطوة فاعلة على طريق تحقيق التكامل العربي في مجال الكهرباء

أطلقت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية السوق العربية المشتركة للكهرباء، فيما يمثل خطوة إستراتيجية نحو تحقيق التكامل العربي في مجال الكهرباء، ونقلة نوعية في مسيرة العمل العربي المشترك، جاء ذلك خلال فعاليات اجتماع المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته الخامسة عشر، التي استضافتها العاصمة الإدارية خلال شهر ديسمبر 2024، بحضور عدد من وزراء الكهرباء والطاقة ووفود من 22 دولة عربية، إلى جانب عدد من الخبراء وأعضاء إدارة الطاقة بجامعة الدول العربية.

وفي هذا الإطار شهدت فعاليات الاجتماع المُشار إليه توقيع أحد عشر دولة على اتفاقيتى السوق العربية المشتركة للكهرباء (الاتفاقية العامة، واتفاقية السوق).

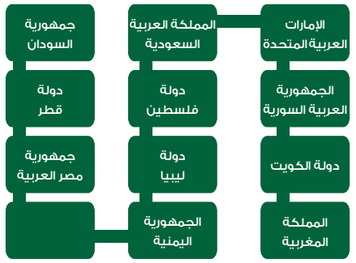
«الاتفاقية العامة»

تتضمن أهداف السوق والمبادئ الاسترشادية لتطويره ، وكذا تشكيل المؤسسات التنظيمية وتحديد أدوارها ومسئولياتها

«اتفاقية السوق»

تتضمن آليات تنفيذ أطراف الاتفاقية لإلتزاماتها المحددة فى مذكرة التفاهم والاتفاقية العامة، وكذا الجوانب التجارية للسوق، والضوابط القانونية اللازمة لتفعيل السوق

الدول الموقعة خلال فعاليات الاجتماع



عدد من الأهداف المرجوه من السوق العربية المشتركة للكهرباء

- تحسين كفاءة استخدام الأصول والموارد المتاحة، ومشاركة احتياطيات قدرات التوليد على أسس اقتصادية ما من شأنه استقرار الإمدادات الكهربائية، وتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء
- تشجيع الاستثمار العام والخاص فى الشبكات الكهربائية، بما يشجع التبادل التجارى بين الدول، إضافة إلى خفض تكاليف إنتاج الكهرباء ونقلها وتحقيق الوفورات التي تتيحها السوق الضخمة التنافسية
- دعم استثمارات الطاقة المتجددة، مما يضع الدول العربية فى مكانة متقدمة كمُصدرين رئيسيين للطاقة النظيفة على المستوى العالمي

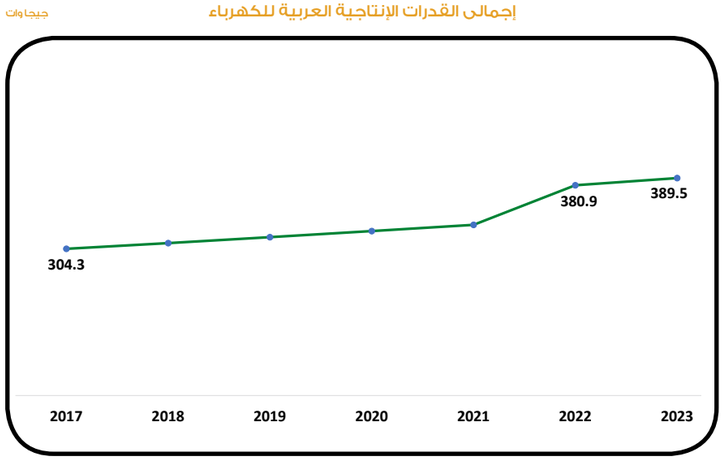
العام المالي
2037- 2038

تهدف خارطة الطريق المعتمدة عربياً إلى استكمال جميع مراحل السوق العربية المشتركة للكهرباء بحلول التاريخ المُشار إليه

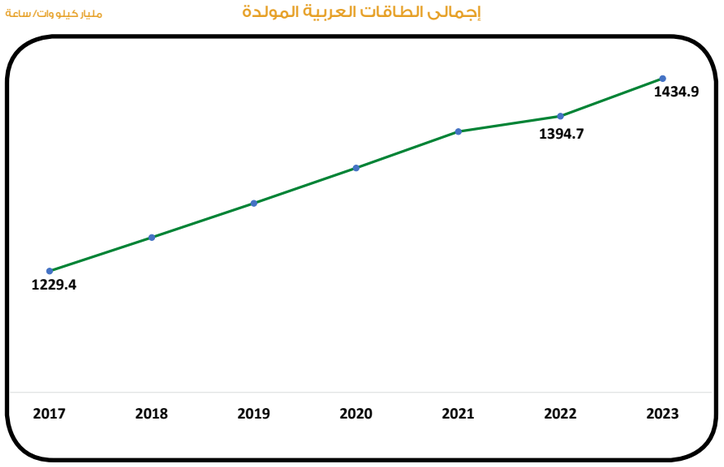
القدرات الإنتاجية والطاقات المولدة

بلغ اجمالي القدرات الإنتاجية للكهرباء «متجددة وغير متجددة» للدول العربية نحو 389.5 جيجا وات في عام 2023، بزيادة 2.3% عن العام السابق له، ولتبلغ اجمالي الطاقات المولدة نحو 1434.9 مليار كيلو وات/ ساعة، خلال ذات العام، بزيادة نحو 2.9% فيما بين عامي المقارنة، وفي هذا الإطار جاءت المملكة العربية السعودية في موقع الصدارة مستحوذة على نحو 30.8% و29.4% من اجمالي القدرات الإنتاجية للكهرباء والطاقات المولدة على الترتيب خلال عام 2023، تليها مصر بنحو 15.4%، و14.6% على الترتيب.

إجمالى القدرات الإنتاجية العربية للكهرباء

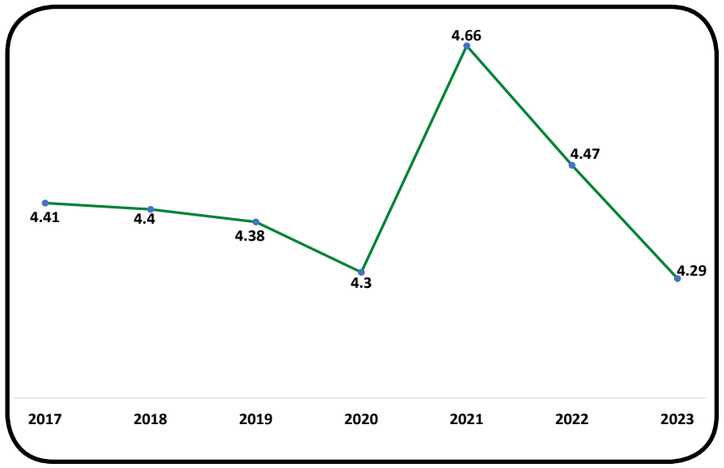


إجمالى الطاقات العربية المولدة

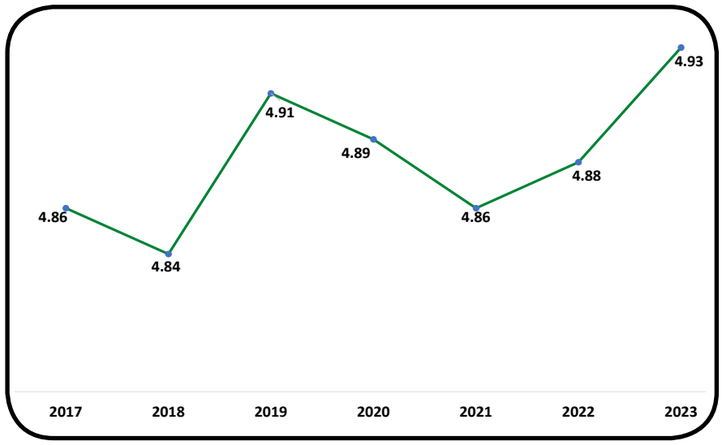


Source: U.S. Energy information administration

حصة العالم العربى من إجمالي القدرات الإنتاجية للكهرباء عالمياً (٪)

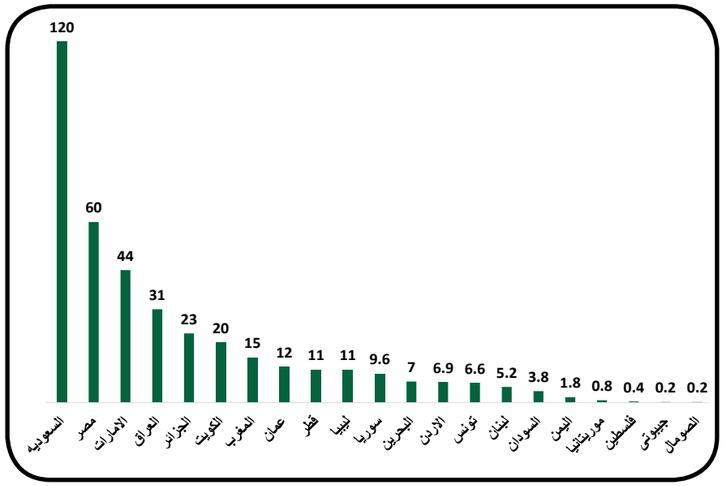


حصة العالم العربى من اجمالي الطاقات المولدة الكهربائية عالمياً (٪)



القدرات الانتاجية للكهرباء فى الدول العربية خلال عام 2023

جيجاوات

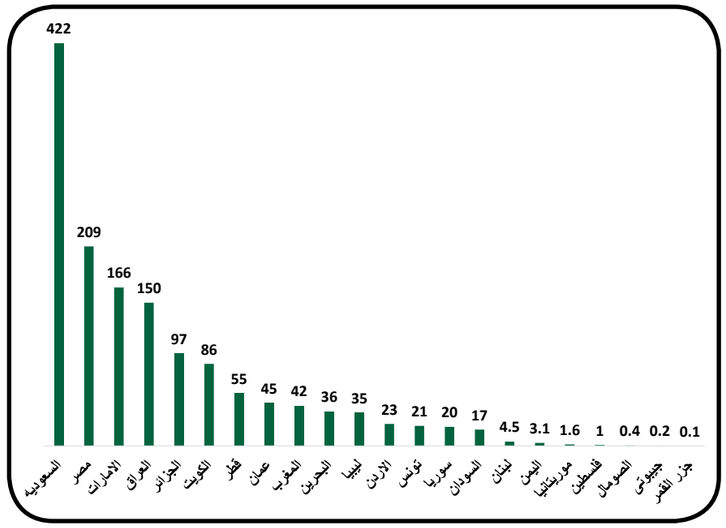


Source: U.S. Energy information administration

*غير متاح بيانات بشأن جزر القمر

الطاقات الكهربائية المولدة فى الدول العربية خلال عام 2023

مليار كيلووات/ ساعة

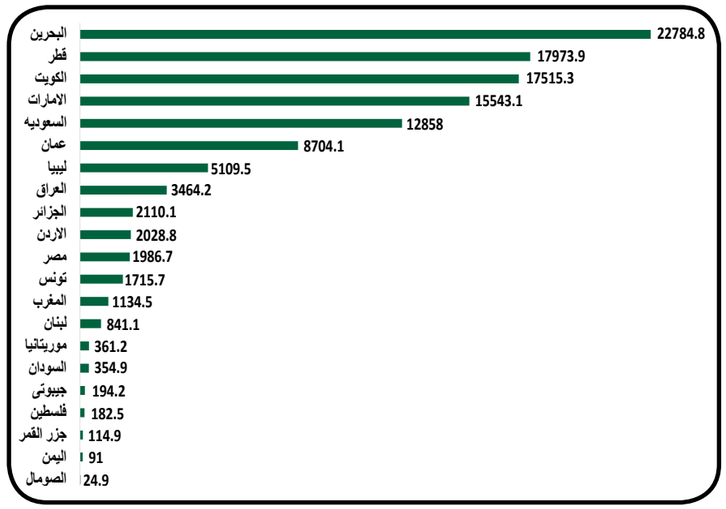


Source: U.S. Energy information administration

وعلى صعيد متصل تجدر الإشارة إلى وجود تباين واضح في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الطاقات الكهربائية المولدة في الدول العربية، ففي حين تأتى دول الخليج في المقدمة، محققة مستويات مرتفعة تتجاوز بكثير المتوسط المحقق في مجموعة الدول العربية ككل، فإنه على الجانب الآخر لاتزال العديد من الدول العربية بحاجة إلى جهود حثيثة لتعزيز مستويات الطاقات الكهربائية المولدة بها.

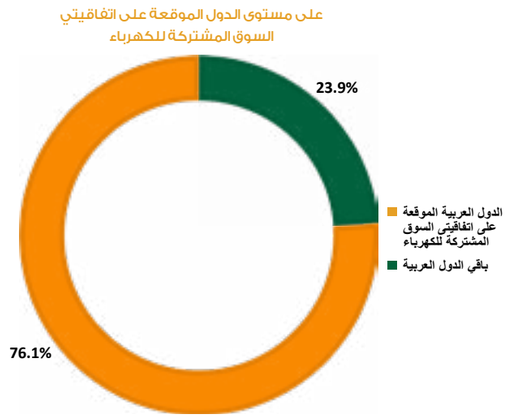
متوسط نصيب الفرد من اجمالى الطاقات المولدة خلال عام 2023

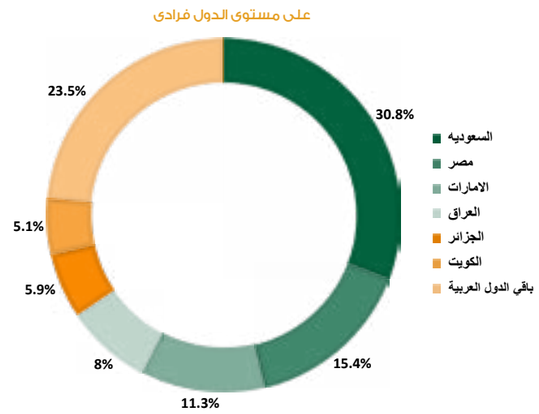
كيلووات/ساعة



Source: • U.S. Energy information administration
• International Monetary Fund

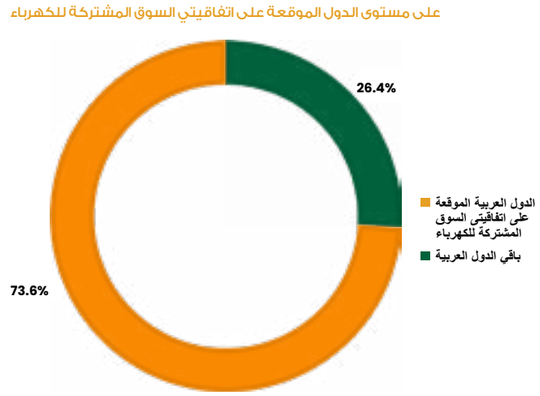
التوزيع النسبي للقدرات الانتاجية العربية للكهرباء خلال عام 2023

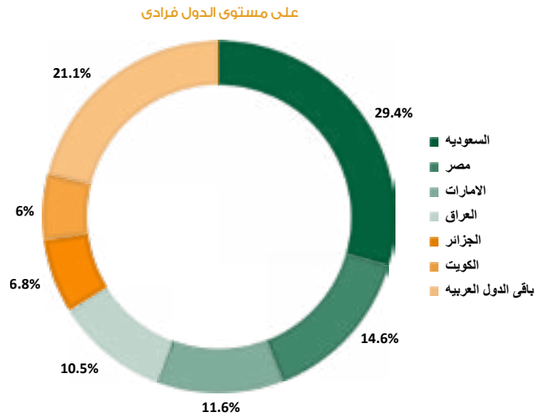




Source: U.S. Energy information administration

التوزيع النسبي للطاقات الكهربائية المولدة عربيا خلال عام 2023





Source: U.S. Energy information administration

مشروع الربط الكهربائي بين مصر والسعودية كأحد صور الربط الكهربائي العربي

عدد من المعلومات عن المشروع

- 3000 ميجا وات قدرة المشروع
- 500 كيلو فولت جهد التيار المستمر
- يتكون من 3 محطات محولات ذات جهد عال، الأولي فى شرق المدينة بالسعودية، والثانية فى تبوك، والثالثة فى مدينة بدر بمصر
- 1350 كم طول الخطوط الهوائية والكابلات البحرية التي تربط بين محطات المشروع

أهم الأهداف المرجوة

- يُعد أحد مكونات تحقيق ربط كهربائى عربى شامل
- تعظيم الاستفادة من قدرات توليد الكهرباء في البلدين
- خفض معدلات استهلاك الوقود والتشغيل الاقتصادى للشبكة
- تعزيز فاعلية الشبكات الكهربائية ودعم استقراراها، والاستفادة من قدرات التوليد المتاحة خلال فترات ذروة الأحمال الكهربائية

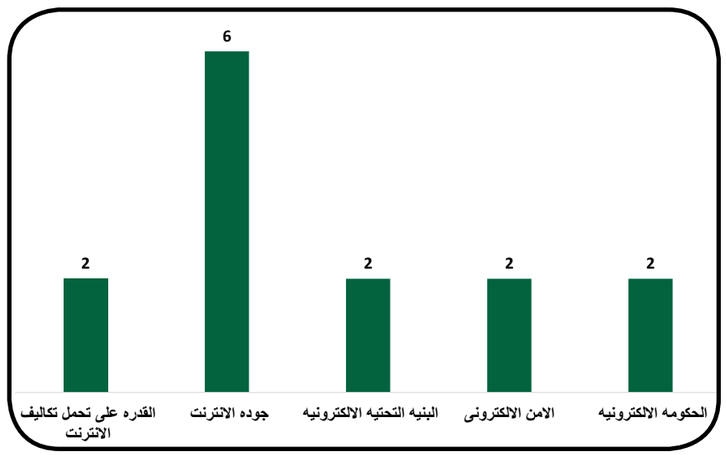
المصدر: مجلس الوزراء المصري

مصر تتقدم ثمانية مراكز في مؤشر جودة الحياة الرقمية DQL

سجلت مصر تحسناً ملحوظاً في مؤشر جودة الحياة الرقمية (Digital Quality of Life Index (DQL، لتتقدم ثمانية مراكز، وتحتل المرتبة 79 عالمياً في تقرير عام 2024، في انعكاس لما تشهده مصر من تطورات هامة في قطاع الاتصالات وتحسين جودة خدمات الإنترنت ، عبر تطوير البنية التحتية وتزويدها بأحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا الاتصالات في العالم كتكنولوجيا الألياف الضوئية.

التعريف بالمؤشر.. يصدر مؤشر جودة الحياة الرقمية عن مؤسسة Surfshark الدولية المتخصصة في الأمن السيبراني، ويهتم بتصنيف دول العالم حسب رفاهيتها الرقمية، مستنداً في ذلك على خمسة ركائز أساسية، الوزن النسبي لكل منها 20% من الدرجة الاجمالية للمؤشر، وتتضمن الركائز المُشار إليها في مجملها ١٤ مؤشراً فرعياً، وفي هذا الإطار تناول مؤشر عام 2024 بالتقييم 121 دولة.

هيكل توزيع المؤشرات الفرعية لمؤشر جودة الحياة الرقمية



ركائز المؤشر

القدرة على تحمل تكاليف الانترنت Internet affordability.. حيث تؤثر القدرة على تحمل تكاليف الانترنت بشكل مباشر على إمكانية الوصول إليه، وكلما ارتفعت المقدرة على تحمل تكاليف الانترنت كان لذلك أثر إيجابي على الرفاهية الرقمية. (تتضمن تلك الركيزة مؤشرين فرعيين)

جودة الانترنت Internet quality.. تقيس جودة الإنترنت مدى سرعة واستقرار اتصال الإنترنت في بلد ما، حيث تقلل الاتصالات البطيئة وغير المستقرة الاستخدام اليومي وتُحدّ من كفاءة العمل، بينما تسمح الاتصالات السريعة والمستقرة بتواصل أفضل ومحتوى عالي الجودة

البنية التحتية الإلكترونية Electronic infrastructure.. تحدد مدى تطور البنية التحتية الإلكترونية الحالية في بلد ما وشمولها، وفي هذا الإطار تمكن البنية التحتية الإلكترونية عالية الأداء الأشخاص من استخدام الإنترنت يوميًا للعديد من الأغراض، مثل الدراسة والتجارة الإلكترونية والترفيه والخدمات المصرفية وما إلى ذلك.

الأمن الالكتروني Electronic Security.. يقيس الأمن الإلكتروني مدى أمان الأشخاص على الإنترنت، ويُظهِر الأمن الإلكتروني استعداد الدولة لمواجهة الجرائم الإلكترونية والتزامها بحماية الخصوصية على الإنترنت.

الحكومة الإلكترونية Electronic government.. إن الحكومة الإلكترونية تحدد مدى تقدم الخدمات الحكومية في أي بلد ورقمنتها. وتساعد الحكومة الإلكترونية الأفضل في تقليل البيروقراطية، والحد من الفساد، وزيادة الشفافية داخل القطاع العام، كما تعمل على تحسين كفاءة الخدمات العامة وتساعد الناس على توفير الوقت، مما يؤثر على جودة حياتهم الرقمية.

المصدر: موقع مؤسسة Surfshark على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

على المستوى العالمي.. جاءت ألمانيا في موقع الصدارة عالمياً بين 121 دولة تضمنها مؤشر عام 2024، تلتها فنلندا ثم فرنسا وهولندا والدنمارك.

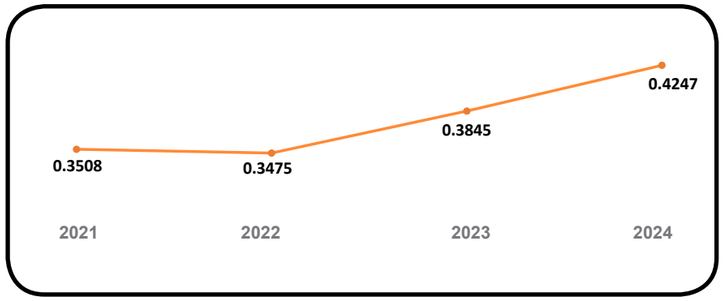
الدولة	الدرجة الكلية على المؤشر	الترتيب عالمياً وفقاً لـ القدرة على تحمل تكاليف الانترنت	جودة الانترنت	البنية التحتية الالكترونية	الأمن الالكتروني	الحكومة الالكترونية
المانيا	0.7790	1	51	11	4	9
فنلندا	0.7687	4	24	8	11	8
فرنسا	0.7390	8	3	23	13	17
هولندا	0.7255	16	6	2	16	10
الدنمارك	0.7229	18	13	3	13	5
النمسا	0.7076	7	54	15	11	21
اسبانيا	0.7048	13	8	21	9	19
لوكسمبرج	0.6998	6	28	12	27	34
انجلترا	0.6933	15	33	9	23	4
استونيا	0.6929	12	60	22	2	6
سويسرا	0.6901	11	9	4	29	24

المصدر: موقع مؤسسة Surfshark على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

ترتيب مصر ومكانتها قارياً وعربياً..

جاءت مصر في المرتبة 79 عالميا في مؤشر DQL متقدمة بذلك ثمانية مراكز مقارنة بترتيبها في عام 2023، وبإجمالي درجات بلغت 0.4247 درجة، وجاءت في المرتبة الرابعة افريقياً خلال ذات العام.

درجات مصر على مؤشر جودة الحياة الرقمية

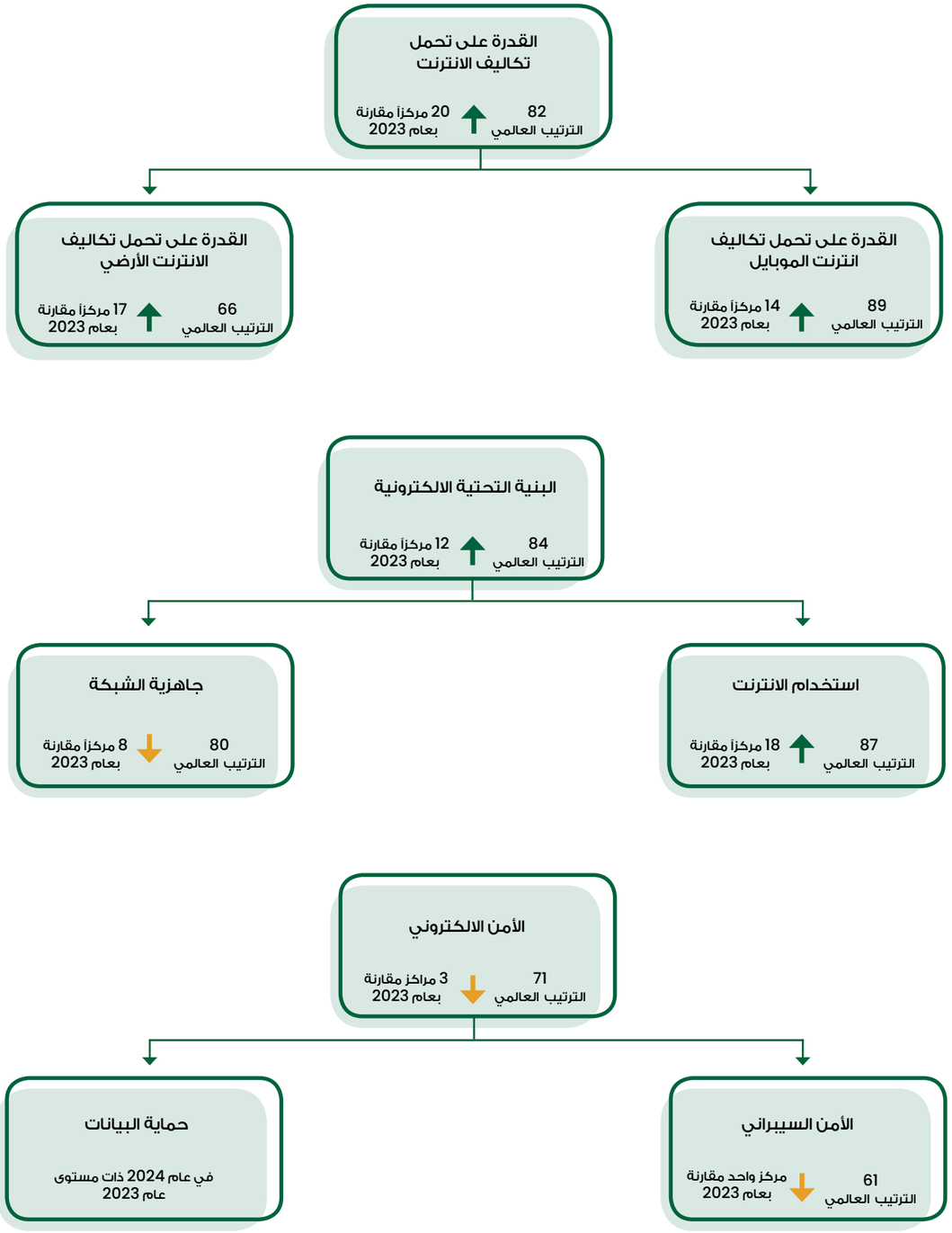


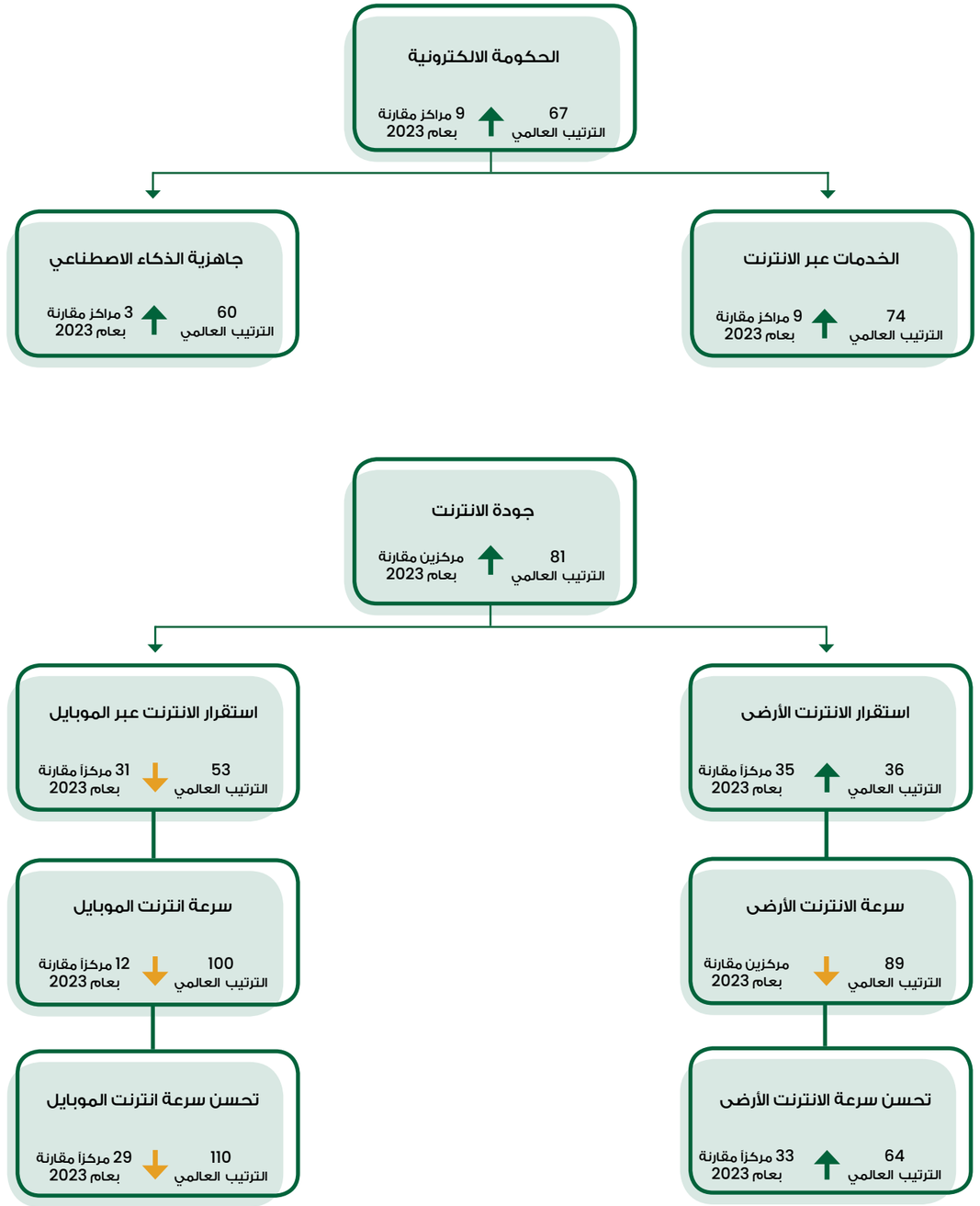


أعلى 10 دول أفريقية في مؤشر 2024

الدولة	الترتيب العالمي
جنوب أفريقيا	66
المغرب	69
موريشيوس	77
مصر	79
تونس	82
غانا	88
كينيا	89
أنجولا	91
السنغال	93
ساحل العاج	94

ترتيب مصر عالميا في الركائز الخمس المكونة للمؤشر العام، وفى المؤشرات الفرعية





المصدر: موقع مؤسسة Surfshark على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

سلسلة الكتل «البلوكشين» Blockchain وتطبيقاتها الاقتصادية

أضحت تقنية البلوكشين واقعاً يفرض نفسه في شتى مجالات النشاط الاقتصادي والمالي، مُستندة إلى ما تتسم به من مميزات تلبي مطالب مستخدميها، وإن ظلت تصطدم بعدد من التحديات التي تستدعي تعزيز الإجراءات والقوانين الرقابية والإشرافية المعنية بحماية العملاء والمؤسسات التي تستخدم تلك التقنية.

سلسلة الكتل Blockchain هي نوع من قواعد البيانات الموزعة أو المشتركة بين مجموعة أطراف/مُستخدمين حيث في كل عملية تتم بين أطرافها يتم تخزين بيانات المعاملة بطريقة مشفرة في ملفات تُعرف بالكتل المترابطة من خلال شبكة أو سلسة «بلوكشين»، وكل طرف في الشبكة يمثله حاسوب/عقدة Node ، ونظراً لأنه لايُمكن تغيير كتلة المعاملة التي تمت على الشبكة أو التلاعب بها وتغييرها، فإن المعاملات تكون آمنة بصورة كبيرة، وفي هذا الإطار يعتمد عمل شبكة البلوكشين على:

العقدة (أجهزة الشبكة)
هي مستخدم كحاسب أو هاتف ذكي تقوم بتشغيل برمجيات بلوكشين، والمهمة العامة لكل العقد هي تخزين نسخة من دفتر الأستاذ وتلقى البيانات من العُقد الأخرى، والتحقق من صحتها وتمريرها إلى العقد الأخرى على الشبكة طالما أنها صالحة، وكذا نشر سجلات جديدة في البلوكشين.

التشفير
تقضى عملية التشفير بإنشاء رموز تحمي سرية البيانات، فيحول التشفير البيانات إلى صيغة يمكن قراءتها وفك رموزها بواسطة المستخدمين المُصرح لهم

الكتلة
تمثل وحدة بناء السلسلة، وهي مجموعة من العمليات أو المهام المستهدف القيام بها أو تنفيذها داخل السلسلة، ومن أمثلة الكتل تحويل أموال أو إبرام عقود أو تسويات، وعادة ما تستوعب كل كتلة مقداراً محدداً من العمليات والمعلومات لا تقبل أكثر منه حتى يتم إنجاز العمليات بداخلها بصورة نهائية.

المصدر: مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية ، تقنية البلوكشين وتطبيقاتها الاقتصادية

على ذات الصعيد تتعدد أنماط البلوكشين، ويأتي في مقدمتها العام والخاص

سلاسل الكتل العامة
(Public blockchains)
هو البلوكشين الذي يمكن لأي متعامل الانضمام إليه والإطلاع على المعلومات المتاحة به، وكذا ادراج معلومات جديده، ومن ثم تتسم سلاسل البلوك شين العام باللامركزية، ومن أهم سلاسل الكتل العامة:
(Ethereum blockchain, Bitcoin blockchain)

سلاسل الكتل الخاصة
(private blockchains)
قاعدة بيانات تعمل وفق ذات الآلية التي تعمل بها تقنية البلوك شين العام مع فارق أنها تسمح بخاصية التحكم بالدخول إلى الشبكة من خلال كيان مركزي (المؤسس أو المؤسسين) عبر قواعد وشروط محددة متفق عليها من المؤسسين، وتضم الشبكة مجموعة من جهات تربطهم صلة عمل مباشرة أو اتفاق يستوجت معاملات مشتركة كمجموعة بنوك أو هيئات حكومية

مراحل العمليات التي تتم بتقنية البلوكشين

(1)
يقوم العميل (أ) بإجراء عملية مع العميل (ب) على نفس الشبكة

(2)
يتم تخزين أو تسجيل العملية إلى جانب عمليات اخرى في شكل كتلة على الشبكة

(3)
يتم المصادقة على الكتلة بأكملها عن طريق أعضاء الشبكة (Nodes) باستخدام آلية التشفير وحلول خوارزمية

(4)
يتم اضافة الكتلة المصدق عليها إلى سلسلة الكتل «البلوكشين»، ومن ثم يمكن لكافة الأطراف المشاركة النفاذ إليها

(5)
يتم إعلام العميلين (أ) و(ب) بأن العملية قد تمت المصادقة عليها بنجاح

المصدر: صندوق النقد العربي، استخدام تقنية البلوكشين في عمليات المدفوعات الآفاق والفرص

استخدامات تقنية البلوكشين.. تتسع حزمة استخدامات البلوكشين لتشمل العديد من المجالات، ومن ذلك:

- إصدار وتبادل العملات الرقمية
- أنظمة الدفع والتسوية
- الخدمات المصرفية
- تحويل الأموال
- بيع وشراء الأصول
- عمليات تمويل التجارة الدولية
- عمليات التوثيق (أراضي، عقارات... إلخ)
- التحقق من هوية العملاء، مثال ذلك تحميل بيانات عملاء عدد من الهيئات على شبكة مشتركة للبيانات
- أنشطة البورصة
- عمليات التأمين
- الخدمات الخاصة بسلاسل التوريد
- إصدار الشهادات مثل رخص القيادة والزواج... إلخ
- الرعاية الصحية مثل: تخزين بيانات المرضى بآلية تضمن الخصوصية

المصدر: صندوق النقد العربي، استخدام تقنية البلوكشين في عمليات المدفوعات الآفاق والفرص
اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، استخدامات تقنية البلوكشين في الخدمات المالية
https://rejolut.com/blog/blockchain-in-financial-services/

مميزات تقنية البلوكشين والتحديات التي تواجه استخدامها..

عدداً من أهم المميزات

تعزيز عامل الأمان، باستخدام تقنية التشفير الإلكتروني عند تخزين وتبادل المعلومات، حيث تتضاءل كثيراً فرص عمليات الاختراق والقرصنة، كما أن كافة البيانات والمعلومات المسجلة في سلسلة الكتل Blockchain تكون غير قابلة للتغيير

الشفافية ذلك أن البيانات موزعة على الأطراف في سجلات ما يتيح لكافة المشاركين الذين لديهم حق الإطلاع الوصول في ذات الوقت إلى تفاصيل العمليات التي تمت ومراحلها

تعظيم كفاءة التشغيل حيث تتعاظم مستويات الدقة في المعاملات في ظل الأتمتة، وكذا زيادة سرعة تنفيذ المعاملات

عدداً من أهم التحديات

محدودية البنية التشريعية حيث لايزال الإطار القانوني والتنظيمي للبلوكشين قيد التطوير في العديد من البلدان

القبول المجتمعي، فرغم فوائد البلوك شين إلا أنها لاتزال غير شائعة

تكاليف التنفيذ تُعّد البلوكشين أكثر تكلفة مقارنة بقواعد البيانات التقليدية، كما تحتاج الشركات إلى دمج البلوكشين فى عملياتها، وتتضمن سلاسل الكتل تخزين البيانات ومع مرور الوقت يستدعي الاستخدام المتزايد لسلاسل الكتل المزيد من التخزين، ما قد يتطلب تقنيات أكثر تقدمًا لجعل التخزين أكثر كفاءة، أو دفع المشاركين إلى ترقية تخزينهم باستمرار، وما يصاحبه ذلك من تكليف متزايدة

مخاطر غسل الاموال عند استخدام تطبيقات تقنيه البلوكشين التي تقوم على مبدأ عدم الكشف عن الهوية

التهديد المحتمل للاستقرار المالي والسياسة النقدية، في حال استخدام تقنية البلوكشين لإصدار وتبادل العملات الرقمية او المشفرة دون ضوابط محددة

البنك المركزي المصري ينضم لنظام الدفع والتسوية الإفريقي "PAPSS"

فـي إطـار الجهـود الراميـة إلـى دعـم العلاقـات المصرفيـة علـى المسـتوى الإقليمـي وتعزيـز التعـاون الاقتصـادي مـع الـدول الإفريقيـة، اعتمـد البنـك المركـزي المصـري اتفاقيـة المشـاركة فـي نظـام الدفـع والتسـوية الإفريقيـة "PAPSS" التابـع لبنـك التصديـر والاسـتيراد الأفريقـي "freximbank"، ويسـاهم النظـام المُشـار إليـه فـي تيسـير تنفيـذ المدفوعـات والتحويـلات التجاريـة عبـر الحـدود مـع خفـض التكلفـة والزمـن اللازميـن لتنفيذهـا، ممـا يمثـل خطـوة واعـدة جديـدة نحـو تدعيـم الروابـط الاقتصاديـة التاريخيـة والتوسـع فـي حركـة التجـارة المتبادلـة بيـن مصـر والـدول الإفريقيـة.

مـن أجـل تمكيـن المدفوعـات الفوريـة عبـر الحـدود الأفريقيـة بالعملـة المحليـة، يدعـم نظـام "PAPSS" ثـلاث عمليـات أساسـية: الدفـع الفـوري، والتمويـل المسـبق، وصافـي التسـوية.

آلية عمل المدفوعات الفورية

1. تصدر الجهة المنشئة تعليمات الدفع بالعملة المحلية إلى البنك أو مزود خدمة الدفع
2. يتم إرسال تعليمات الدفع إلى "PAPSS"
3. يقوم "PAPSS" بإجراء كافة العمليات اللازمة للتحقق من صحة تعليمات الدفع
4. يتم إرسال تعليمات الدفع إلى البنك المستفيد أو مزود خدمة الدفع
5. يقوم البنك المستفيد بمقاصة الأموال للمستفيد بعملته المحلية

آلية عمل التمويل المسبق

1. يُصدر المشارك المباشر تعليمات الائتمان لحساب التسوية في "RTGS" «البنك المركزي»
2. يقوم "RTGS" بالإيداع في الحساب الممول مسبقاً الخاص بالمشارك المباشر وإخطار "PAPSS"
3. يضيف "PAPSS" الأموال لحساب المقاصة الخاص بالمشارك المباشر
4. يستفيد المشاركون غير المباشرين من اتفاقيات الرعاية لإصدار تعليمات التمويل عبر المشاركين المباشرين

آلية عمل التسوية

1. في نهاية اليوم يحدد "PAPSS" صافي المركز المالي بالعملة المحلية لجميع البنوك المركزية المشاركة
2. يرسل "PAPSS" تعليمات تسوية الائتمان أو الخصم إلى نظام التسوية الإجمالية في الوقت الفعلي في البنك المركزي (اعتماداً على صافي المركز)
3. يقوم نظام التسوية الإجمالية في الوقت الفعلي بعمليات الخصم أو التمويل مع البنك المركزي بين حساب "PAPSS" الممول مسبقاً والحساب المعلق للبنك المركزي وتأكيد التسوية لـ "PAPSS"
4. يقوم نظام "PAPSS" بتنفيذ تعليمات البنك المركزي لإبرام تسوية بالعملة المحلية، ثم يصدر "PAPSS" تعليمات تسوية مكافئة بالعملة الصعبة (بناء على المركز المالي الصافي) لأفريكسيم بنك
5. يقوم أفريكسيم بنك بعمليات ائتمان / خصومات لحساب التسوية بالعملة الصعبة التابع للبنوك المركزية والمودعة في أفريكسيم بنك ويؤكد ذلك لـ "PAPSS"

مزايا نظام "PAPSS"

- تيسير تنفيذ المدفوعات والتحويلات التجارية عبر الحدود مع خفض التكلفة والزمن اللازمين لتنفيذها
- تعزيز حجم التبادل التجاري بين دول القارة وتوطيد العلاقات الاقتصادية فيما بينها
- تحقيق التكامل المالي بين دول القارة الإفريقية
- تخفيف الضغط علي العملات الأجنبية من خلال تسوية صافي المعاملات المتبادلة بين الدول المشاركة

ويضم في عضويته 14 بنكاً مركزياً إفريقياً لدول:

نيجيريا	غانا	ليبيريا	غينيا	جامبيا
سيراليون	جيبوتي	زيمبابوي	زامبيا	كينيا
رواندا	مالاوي	تونس	جزر القمر	

بالإضافة إلى أكثر من 50 بنكاً تجارياً.

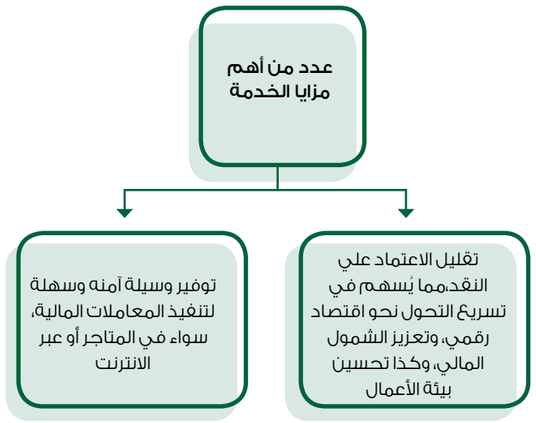
البنك المركزي المصري يطلق خدمة ترميز بطاقات الدفع على تطبيقات الهاتف المحمول وتفعيل خدمة "Apple Pay"

في إطار استراتيجيته لتعزيز الشمول المالي وتيسير المعاملات المالية الرقمية، أعلن البنك المركزي المصري إطلاق خدمة ترميز بطاقات الدفع على تطبيقات الهاتف المحمول، وتفعيل خدمة أبل باي "Apple Pay" كمرحلة أولي، بالتعاون مع «فيزا وماستركارد» ومنظومة الدفع الوطنية «ميزة» و شركة أبل مُصنعة الهواتف الذكية، وبالتنسيق مع عدد من البنوك والعديد من مقدمي تطبيقات الدفع عبر الهاتف المحمول وكذا شركات التكنولوجيا المالية، مما يساهم في تحقيق التكامل بين المنظومات الدولية والمحلية لضمان توسيع نطاق خدمات الدفع الرقمية في مصر، ويعزز ثقة العملاء في استخدام المدفوعات الإلكترونية.

البنوك المصرية المشاركة بنهاية ديسمبر 2024

آلية عمل الخدمة

تُتيح منصة ترميز بطاقات الدفع الوطنية إضافة نسخة رقمية من بطاقة الدفع الإلكترونية على تطبيقات الهاتف المحمول واستخدامها في عمليات الشراء سواء عن طريق نقاط البيع الإلكترونية (POS) أو من خلال المواقع والتطبيقات الإلكترونية عبر الإنترنت (E-commerce) ، حيث يمكن التصديق على معاملات الدفع باستخدام الخصائص البيومترية مثل: بصمة الوجه Face ID أو بصمة الأصبع Touch ID ، للمصادقة علي المعاملات دون الحاجة لإدخال الرقم السري، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بالاحتيال والسرقة، ويُحسن تجربة العملاء في إتمام المعاملات الإلكترونية بصورة لاتلامسيه وبسرعة وأمان دون الحاجة لإدخال بيانات بطاقة الدفع الإلكترونية.



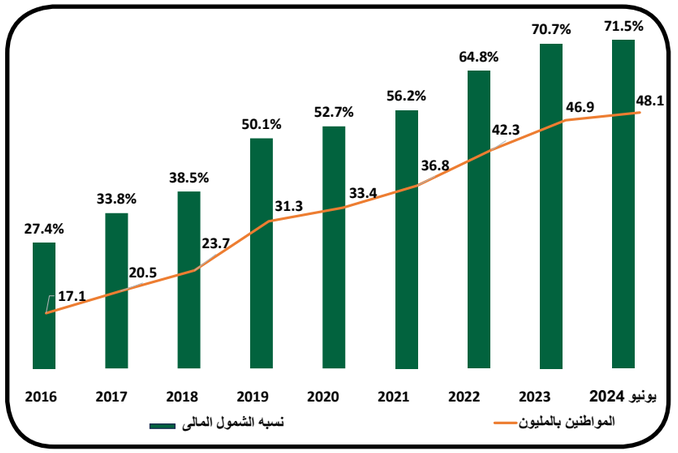
ارتفاع نسبة الشمول المالي في مصر إلى 71.5% بنهاية يونيو 2024

يُعّد الشمول المالي ركيزة أساسية لتحقيق استراتيجية التنمية الشاملة والمستدامة، ومن ثم تتعاظم الجهود الرامية إلى تعزيز والارتقاء بمؤشرات الشمول المالي بمصر، وفي هذا الإطار أصدر البنك المركزي المصري عدد من المؤشرات الرئيسية للشمول المالي حتى يونيو 2024.

وتعكس المؤشرات زيادة معدلات الشمول المالي في مصر خلال الفترة ديسمبر 2016 إلى يونيو 2024 بنحو 181%، وليصل عدد المواطنين الذين لديهم حساب معاملات مالية (سواء في البنوك أو البريد المصري، أو محافظ الهاتف المحمول أو البطاقات مسبقة الدفع) إلى نحو 48.1 مليون مواطن من إجمالي 67.3 مليوناً في الفئة العمرية (16 سنة فأكثر) الذين يحق لهم التعامل مع البنوك، ولتبلغ بذلك نسبة الشمول المالي 71.5% في يونيو 2024.

كما أنه وعلى صعيد متصل سجلت محافظ البنوك لتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تنامياً كبيرة، ما يمثل أهمية كبرى في ظل ما تمثله من كونها محرك أساسي للتنمية الاقتصادية ولما لها من دور هام في توفير فرص العمل خاصة للمرأة والشباب، حيث ارتفع حجم التمويل الممنوح لتلك المشروعات بنحو 388% خلال الفترة (ديسمبر 2015 – يونيو 2024)، كما سجلت محفظة التمويل متناهي الصغر بالقطاع المصرفي وغير المصرفي نمواً بنحو 1356% خلال الفترة (ديسمبر 2016 – يونيو 2024).

امتلاك واستخدام المواطنين 16 سنة فأكثر لحساب معاملات مالية

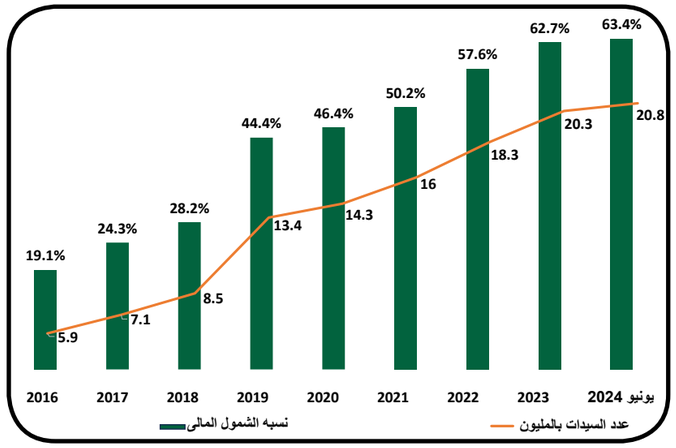


71.5%
نسبة المواطنين (16 سنة فأكثر) المشمولين مالياً في نهاية يونيو 2024

181%
معدل النمو في عدد المواطنين المشمولين مالياً خلال الفترة 2016 إلى يونيو 2024

المصدر: البنك المركزي المصري

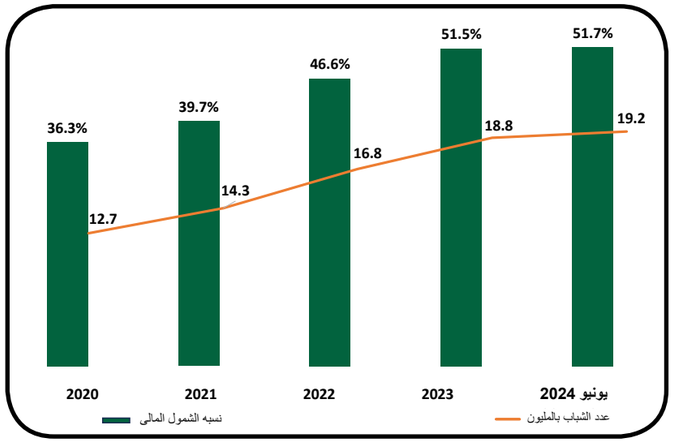
نسبة الشمول المالي للمرأة



63.4%
نسبة الشمول المالي للمرأة في نهاية يونيو 2024

252%
معدل النمو في عدد السيدات المشمولات مالياً خلال الفترة 2016 إلى يونيو 2024

نسبة الشمول المالي للشباب (16 - 35) سنة

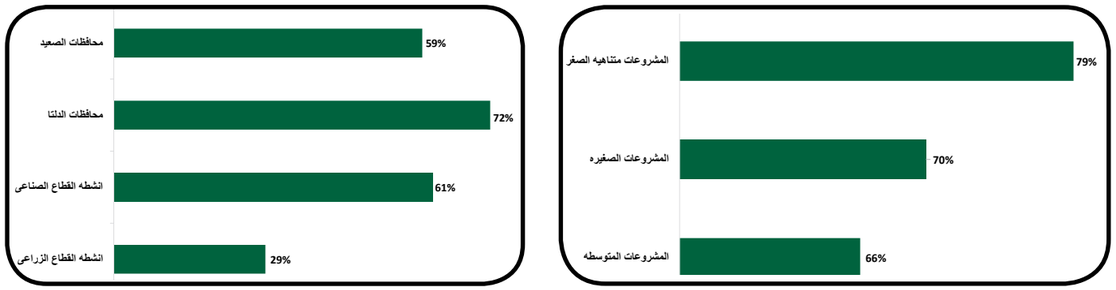


51.7%
نسبة الشمول المالي للشباب في نهاية يونيو 2024

51%
معدل النمو في عدد الشباب المشمولين مالياً خلال الفترة 2016 إلى يونيو 2024

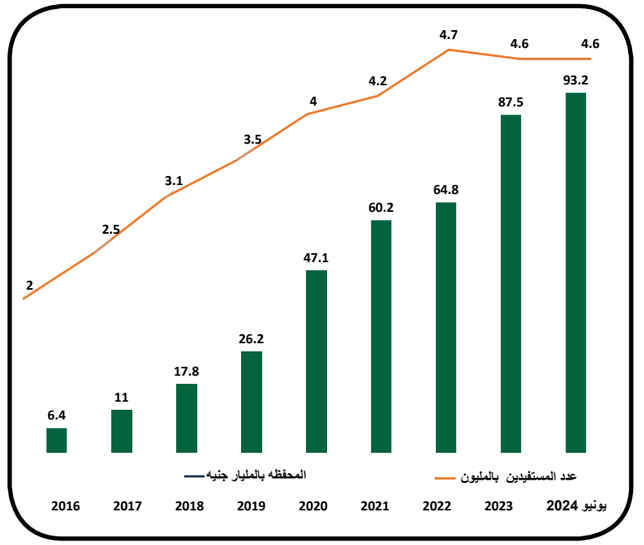
المصدر: البنك المركزي المصري

أبرز مؤشرات النمو في محفظة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (ديسمبر 2020 – يونيو 2024)



المصدر: البنك المركزي المصري

محفظة التمويل متناهي الصغر (مصرفي وغير مصرفي)

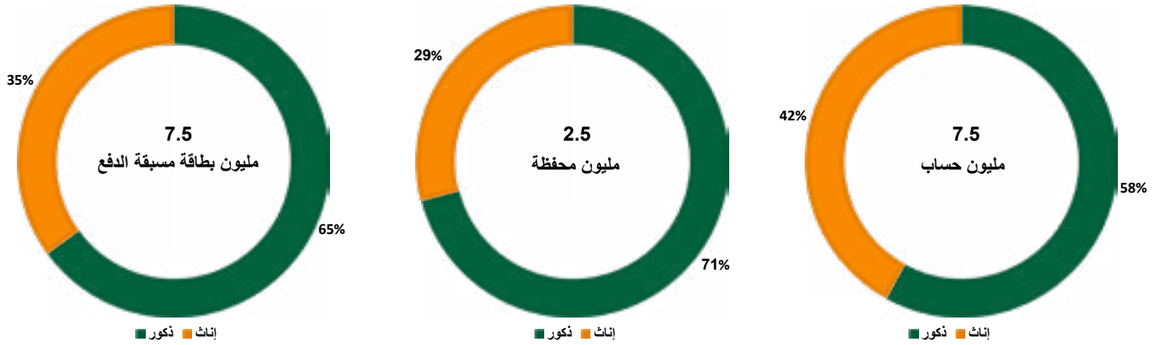


1356%
معدل النمو في محفظة التمويل متناهي الصغر بالقطاع المصرفي وغير المصرفي خلال الفترة من ديسمبر 2016 إلى يونيو 2024

المصدر: البنك المركزي المصري

كما تعد فعاليات الشمول المالي (6 فعاليات سنوياً) أقرها البنك المركزي المصري منذ عام 2017، أحد أهم المشروعات التي ساعدت على توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المصرفية والمالية، والتي يتم السماح للبنوك خلالها بالتواجد خارج فروعها والترويج لمنتجاتها وفتح حسابات بدون مصاريف وبدون حد أدنى وغيرها من الخدمات والأنشطة التي من شأنها تعزيز التوعية المالية للمواطنين بمختلف شرائحهم وفي المقدمة الشباب والمرأة وذوي الهمم.

عدد من أهم نتائج فعاليات الشمول المالي خلال الفترة (أبريل 2017 – سبتمبر 2024)



المصدر: البنك المركزي المصري

صندوق النقد والبنك الدوليين .. تحسن هامشي في أداء الاقتصاد العالمي خلال عام 2025

كشف صندوق النقد والبنك الدوليين في تقريريهما «مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي» و«الآفاق الاقتصادية العالمية» الصادرين في يناير 2025 عن توقعهما تسجيل ارتفاع محدود في معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2025، وإن ظلت التوترات الجيوسياسية واضطرابات سلاسل التوريد تُلقى بظلالها على حركة الاقتصاد العالمي.

معدل النمو

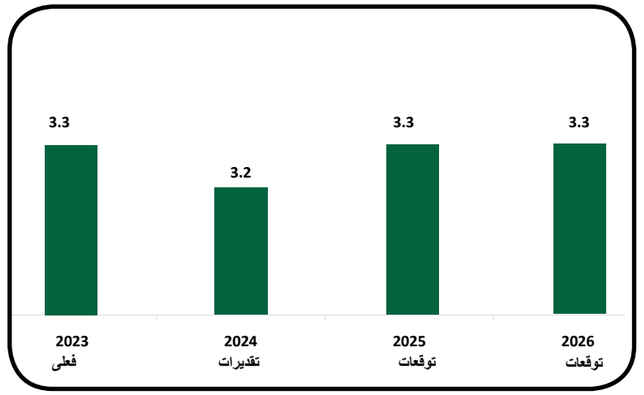
3.3%
معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال عامي 2025 و 2026 مقارنة بمتوسط تاريخي 3.7% للفترة (2000 إلى 2019)

تُشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أنه من المُقّدر تسجيل تسارع محدود في معدل النمو العالمي خلال عام 2025 مقارنة بنظيره المُسجل لعام 2024، وكذا مقارنة بتوقعات الصندوق السابق صدورها في تقرير أكتوبر 2024، ليبلغ معدل النمو العالمي نحو 3.3% خلال عامي 2025 و2026 مقارنة بنحو 3.2% خلال عام 2023، وأن يشوب النمو العالمي تباين ملحوظ في معدلات النمو بين الاقتصادات المختلفة، منوهاً في هذا الشأن إلى:

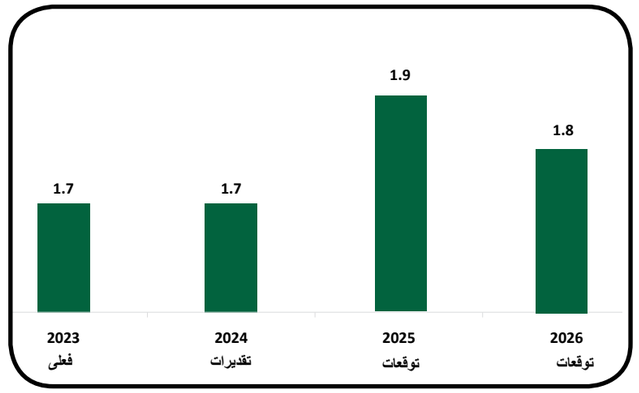
- تباطؤ معدل النمو في أمريكا ليقتصر على نحو 2.7% خلال عام 2025، مقارنة بنحو 2.9% و2.8% خلال عامي 2023 و2024 على الترتيب، وإن جاءت توقعات معدل النمو لعام 2025 أعلى بنحو 0.5 نقطة مئوية عن نظيرتها التي أصدرها الصندوق في أكتوبر 2024، ما يعزى في جانب منه إلى تسارع وتيرة الاستثمار وقوة أسواق العمل وقوة الطلب.
- ارتفاع معدل النمو في منطقة اليورو عام 2025، ولكن بوتيرة أكثر تدرجاً مما كان متوقعاً في أكتوبر 2024، في ظل استمرار تداعيات التوترات الجيوسياسية، ليبلغ معدل النمو 1% عام 2025، ثم ليبلغ نحو 1.4% عام 2026، مُستنداً إلى زيادة قوة الطلب المحلى وتيسير الأوضاع المالية، وتراجع حالة عدم اليقين.
- استقرار معدل النمو في مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية ككل، عند مستوى 4.2% خلال عام 2025، وفي هذا الإطار وبنظرة مقارنة بين توقعات الأداء في تقريري الصندوق الصادرين في أكتوبر 2024 ويناير 2025، فقد جرى رفع توقعات النمو في الصين لعام 2025، بصورة طفيفة بلغت 0.1 نقطة مئوية لتبلغ 4.6% في ظل حزمة التدابير المالية العامة التي جرى الإعلان عنها في نوفمبر 2024، والتي توازن إلى حد كبير التأثيرات السلبية على عمليات الاستثمار الناجمة عن تصاعد حالة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية.
- ارتفاع معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بنحو 3.6%، مقارنة بتوقعات بلغت نحو 3.9% في تقرير الصندوق الصادر في أكتوبر 2024، ما يعزى بصورة رئيسية إلى تخفيض معدل النمو المتوقع في السعودية بنحو 1.3 نقطة مئوية في ظل تمديد العمل بإتفاقية أوبك + لتخفيض الإنتاج.

توقعات معدل النمو

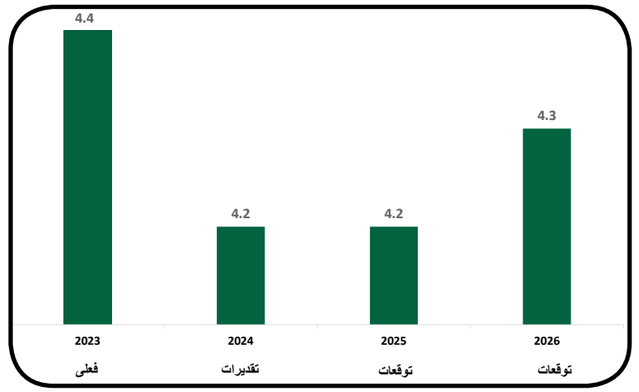
الاقتصاد العالمي (٪)



الاقتصادات المتقدمة (٪)



اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية (٪)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير 2025

توقعات النمو (٪)

	توقعات	توقعات	تقديرات	فعلي	الاختلاف عن توقعات أكتوبر 2024	
	2026	2025	2024	2023	2026	2025
الناتج العالمي	3.3	3.3	3.2	3.3	0.0	0.1
الاقتصادات المتقدمة	1.8	1.9	1.7	1.7	0.0	0.1
الولايات المتحدة	2.1	2.7	2.8	2.9	0.1	0.5
منطقة اليورو	1.4	1.0	0.8	0.4	-0.1	- 0.2
ألمانيا	1.1	0.3	- 0.2	- 0.3	-0.3	- 0.5
فرنسا	1.1	0.8	1.1	1.1	-0.2	- 0.3
إيطاليا	0.9	0.7	0.6	0.7	0.2	- 0.1
أسبانيا	1.8	2.3	3.1	2.7	0.0	0.2
اليابان	0.8	1.1	- 0.2	1.5	0.0	0.0
المملكة المتحدة	1.5	1.6	0.9	0.3	0.0	0.1
كندا	2.0	2.0	1.3	1.5	0.0	- 0.4
اقتصادات متقدمة أخرى	2.3	2.1	2.0	1.9	0.0	- 0.1
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	4.3	4.2	4.2	4.4	0.1	0.0
آسيا الصاعدة والنامية	5.1	5.1	5.2	5.7	0.2	0.1
الصين	4.5	4.6	4.8	5.2	0.4	0.1
الهند	6.5	6.5	6.5	8.2	0.0	0.0
أوروبا الصاعدة والنامية	2.4	2.2	3.2	3.3	- 0.1	0.0
روسيا	1.2	1.4	3.8	3.6	0.0	0.1
أمريكا اللاتينية والكاريبي	2.7	2.5	2.4	2.4	0.0	0.0
البرازيل	2.2	2.2	3.7	3.2	- 0.1	0.0
المكسيك	2.0	1.4	1.8	3.3	0.0	0.1
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	3.9	3.6	2.4	2.0	- 0.3	- 0.3
المملكة العربية السعودية	4.1	3.3	1.4	- 0.8	- 0.3	- 1.3
إفريقيا جنوب الصحراء	4.2	4.2	3.8	3.6	- 0.2	0.0
نيجيريا	3.0	3.2	3.1	2.9	0.0	0.0
جنوب إفريقيا	1.6	1.5	0.8	0.7	0.1	0.0

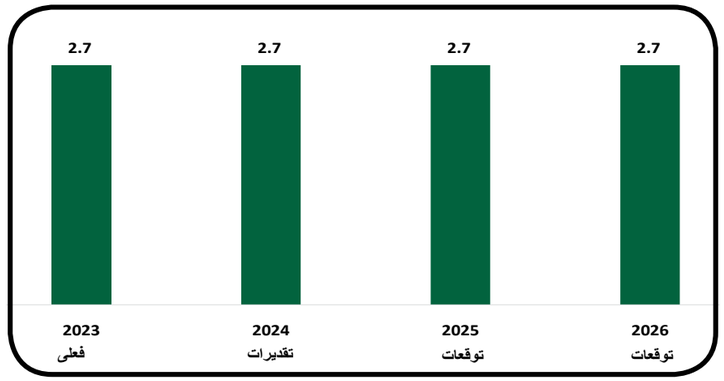
المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير 2025

- وبشأن البنك الدولي فقد أشار في تقرير «الآفاق الاقتصادية العالمية» إلى إنه من المتوقع أن يشهد النمو العالمي استقراراً خلال عامي 2025 و 2026، مسجلاً ذات مستوياته المحققة خلال عامي 2023 و 2024، مشيراً في ذات الوقت أن آفاق النمو تبدو غير كافية لتعويض الخسائر التي ألمت بالاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة، بما تضمنته من أزمات وصدمات سلبية، ومنوهاً إلى أن اشتداد حالة عدم اليقين على مستوى السياسات بوجه عام والتحولات المعاكسة على مستوى سياسات التجارة وتصاعد التوترات الجيوسياسية وزيادة الظواهر المناخية بالغة الشدة تمثل مخاطر محتملة.

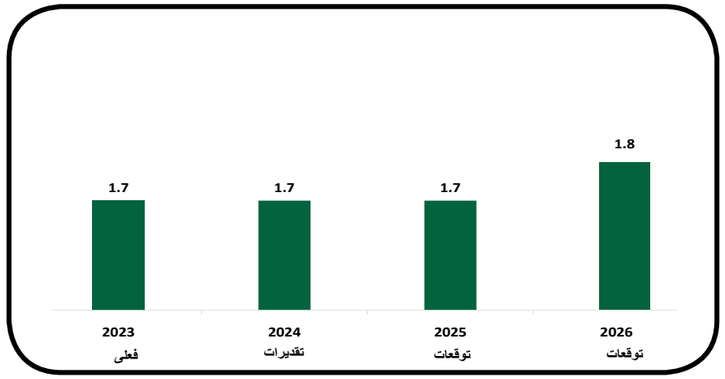
- وبشأن مجموعات الاقتصادات المختلفة أشار البنك الدولي إلى أن مجموعة الاقتصادات الصاعدة والنامية تواجه احتمالات نمو متفاوتة هذا العام، ففي حين من المتوقع تباطؤ معدل النمو في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة أوروبا وآسيا الوسطى، فإنه على الجانب الآخر من المُقّدر تسارع معدل النمو في مناطق أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء، مدعوماً بالطلب المحلي القوي.

توقعات معدل النمو

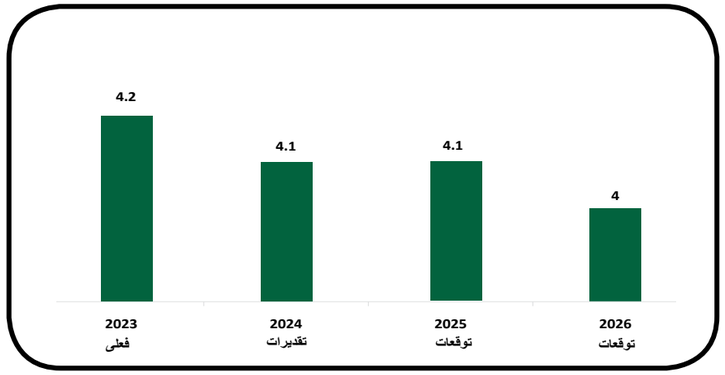
الاقتصاد العالمي (٪)



الاقتصادات المتقدمة (٪)



اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية (٪)



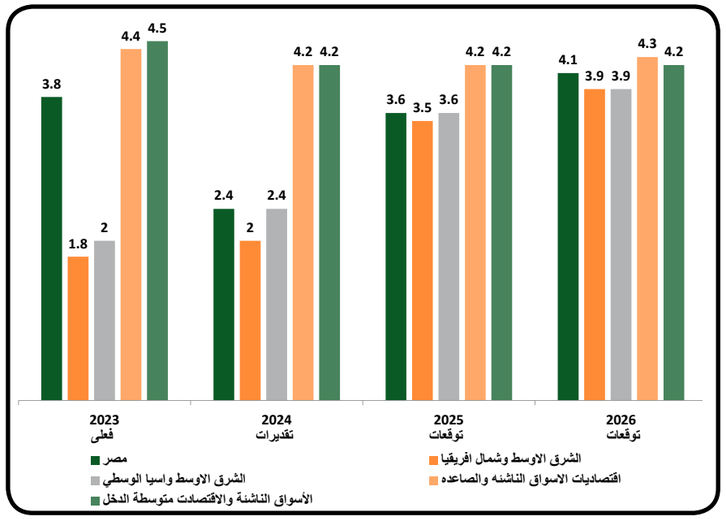
المصدر: البنك الدولي، تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، يناير 2025

توقعات النمو (٪)

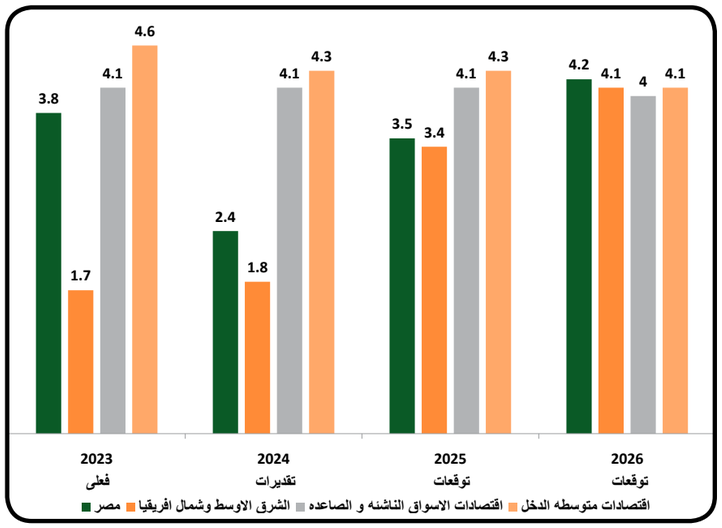
	توقعات	توقعات	تقديرات	فعليات	الاختلاف عن توقعات أكتوبر 2024	
	2026	2025	2024	2023	2026	2025
الناتج العالمي	2.7	2.7	2.7	2.7	0.0	0.0
الاقتصادات المتقدمة	1.8	1.7	1.7	1.7	0.0	0.0
الولايات المتحدة	2.0	2.3	2.8	2.9	0.2	0.5
منطقة اليورو	1.2	1.0	0.7	0.4	- 0.1	- 0.4
اليابان	0.9	1.2	0.0	1.5	0.0	0.2
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	4.0	4.1	4.1	4.2	0.1	0.1
شرق آسيا والمحيط الهادى	4.1	4.6	4.9	5.1	0.0	0.4
الصين	4.0	4.5	4.9	5.2	0.0	0.4
اندونيسيا	5.1	5.1	5.0	5.0	0.0	0.0
تايلاند	2.7	2.9	2.6	1.9	- 0.2	0.1
أوروبا وآسيا الوسطى	2.7	2.5	3.2	3.4	- 0.1	- 0.4
روسيا	1.1	1.6	3.4	3.6	0.0	0.2
تركيا	3.8	2.6	3.2	5.1	- 0.5	-1.0
بولندا	3.2	3.4	3.0	0.1	0.0	0.0
أمريكا اللاتينية والكاريبي	2.6	2.5	2.2	2.3	0.0	- 0.2
البرازيل	2.3	2.2	3.2	2.9	0.3	0.0
المكسيك	1.6	1.5	1.7	3.3	- 0.4	- 0.6
الأرجنتين	4.7	5.0	- 2.8	-1.6	0.2	0.0
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	4.1	3.4	1.8	1.7	0.5	- 0.8
المملكة العربية السعودية	5.4	3.4	1.1	- 0.8	2.2	- 2.5
إيران	2.2	2.7	3.0	5.0	- 0.2	0.0
جنوب آسيا	6.2	6.2	6.0	6.6	0.0	0.0
الهند	6.7	6.7	6.5	8.2	- 0.1	0.0
بنجلاديش	5.4	4.1	5.0	5.2	- 0.5	-1.6
باكستان	3.2	2.8	2.5	- 0.2	0.5	0.5
إفريقيا جنوب الصحراء	4.3	4.1	3.2	2.9	0.3	0.2
نيجيريا	3.7	3.5	3.3	2.9	0.0	0.0
جنوب إفريقيا	1.9	1.8	0.8	0.7	0.4	0.5
أنجولا	2.9	3.2	2.9	1.0	0.5	0.3

المصدر: البنك الدولي، تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، يناير 2025

معدل النمو بمصر مقارنة بعدد من مجموعات الدول ذات الصلة (٪)

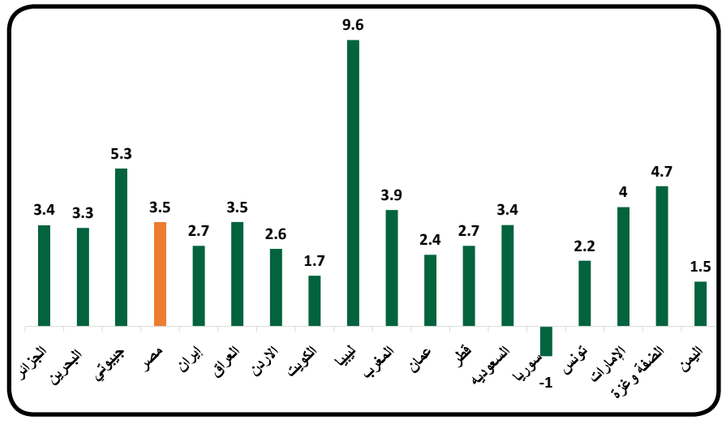


المصدر: صندوق النقد الدولي



المصدر: البنك الدولي، تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، يناير 2025

معدل نمو الناتج المحلى بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال عام 2025 (%)



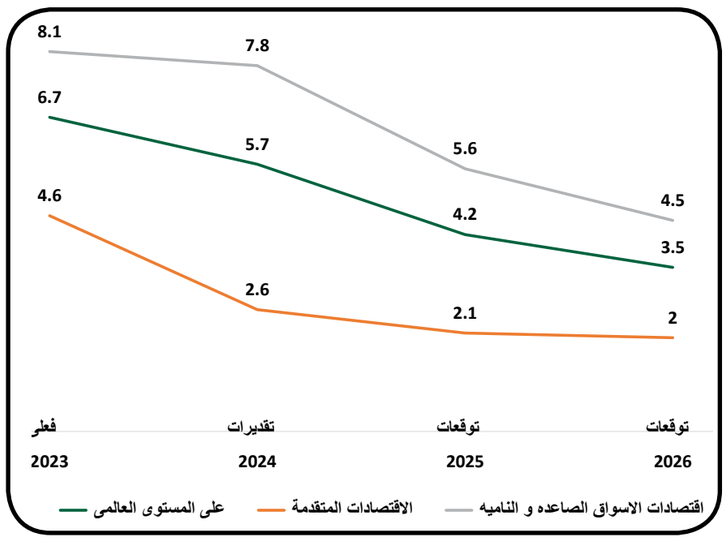
• غير متاح بيانات عن دولة لبنان خلال العام موضع العرض

المصدر: البنك الدولي، تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، يناير 2025

التضخم:

يتوقع صندوق النقد الدولي استمرار تحرك معدل التضخم العالمي بصورة عامة على مسار تنازلي، مستنداً إلى توقع أن تظل الضغوط الناشئة عن الطلب قيد السيطرة، إلى جانب التراجع المرتقب في أسعار الطاقة – لاسيما في ظل تباطؤ الطلب في الصين أكبر مستورد للنفط في العالم – ليبلغ معدل التضخم العالمي نحو 4.2% و 3.5% خلال عامي 2025 و2026 على الترتيب، مقارنة بنحو 5.7% خلال عام 2024، في عودة إلى الأهداف التي وضعتها البنوك المركزية، ما من شأنه تمهيد الطريق نحو إعادة السياسة النقدية إلى أوضاعها الطبيعية بقدر أكبر، وتجاوز تداعيات الاضطرابات العالمية التي شهدتها السنوات الأخيرة، بما في ذلك جائحة كورونا والاضطرابات الجيوسياسية في أوروبا والشرق الأوسط، التي اسهمت فى تسجيل أكبر زيادة في التضخم على مدى أربعة عقود. وعلى الجانب الآخر تجدر الإشارة إلى أنه من الضرورة بمكان الأخذ في الاعتبار التداعيات المحتملة لفرض حزم من الرسوم الجمركية المتبادلة بين عدد من الاقتصادات الكبرى، والتي تتجمع نذرها لتلقى بظلالها على الاقتصاد العالمي.

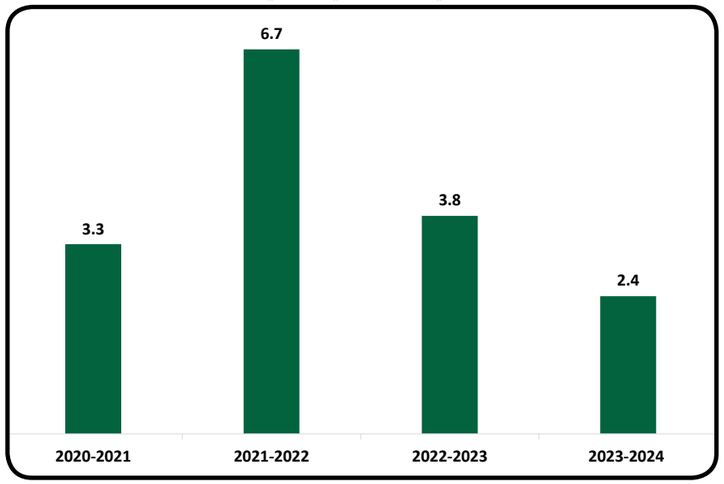
معدل التضخم (%)



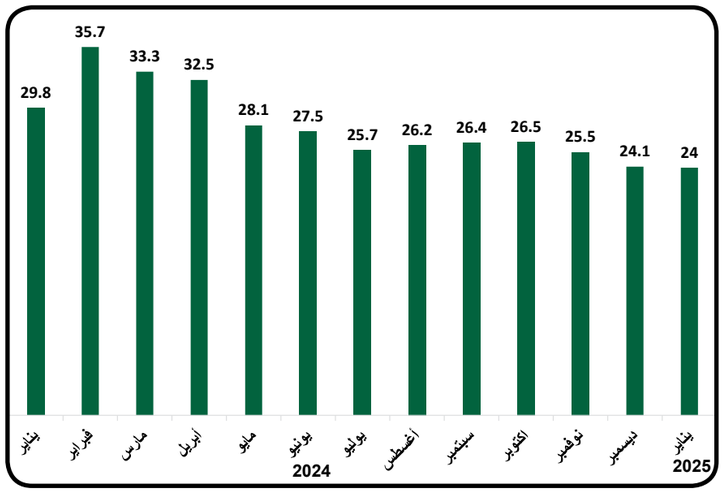
المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يناير 2025

الاقتصاد المصري في أرقام

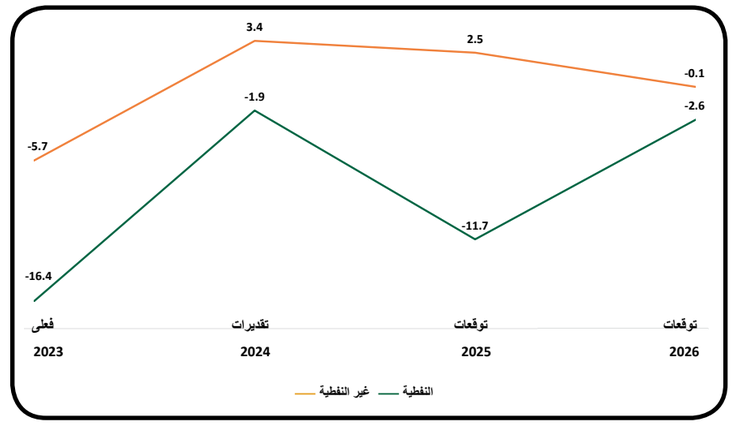
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (بسعر السوق) (%)



معدل التضخم (%)



معدل التغير فى أسعار السلع الأولية (%)

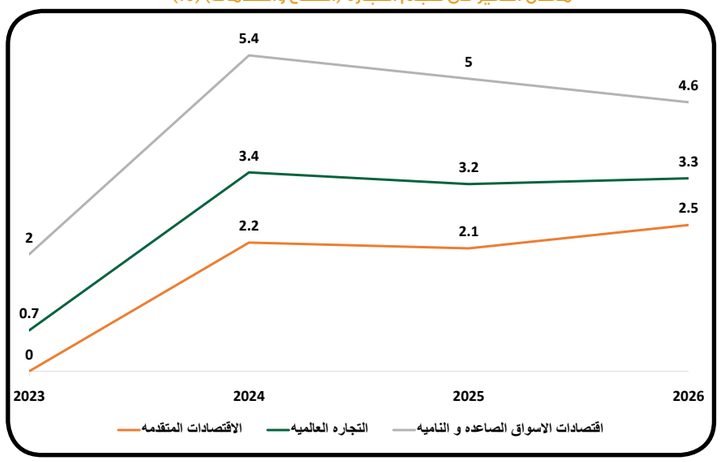


المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يناير 2025

التجارة العالمية:

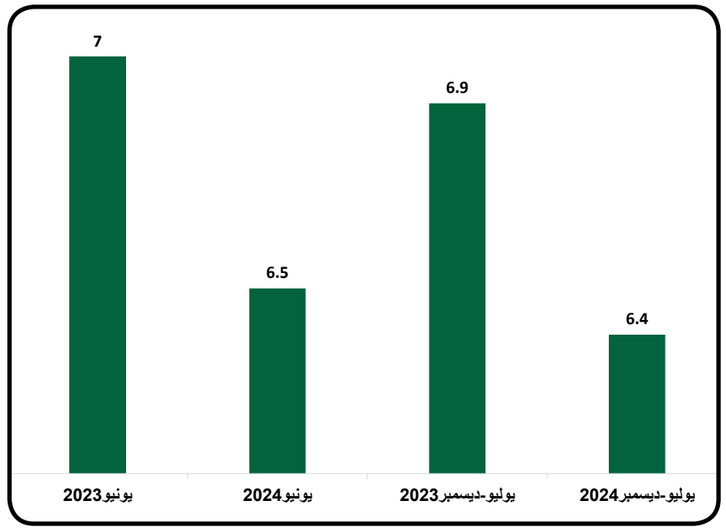
يتوقع صندوق النقد الدولي تباطؤ معدل النمو في حجم التجارة العالمية (السلع والخدمات) ليقتصر على نحو 3.2% خلال عام 2025، في محصلة للتباطؤ المتوقع في معدل نمو حجم التجارة في كل من الاقتصادات المتقدمة وتلك الصاعدة والنامية، لا سيما في ظل تنامي التلويح باستخدام سياسات تجارية تقييدية من قبل عدد من الاقتصادات الكبرى.

معدل التغير فى حجم التجارة (السلع والخدمات) (%)

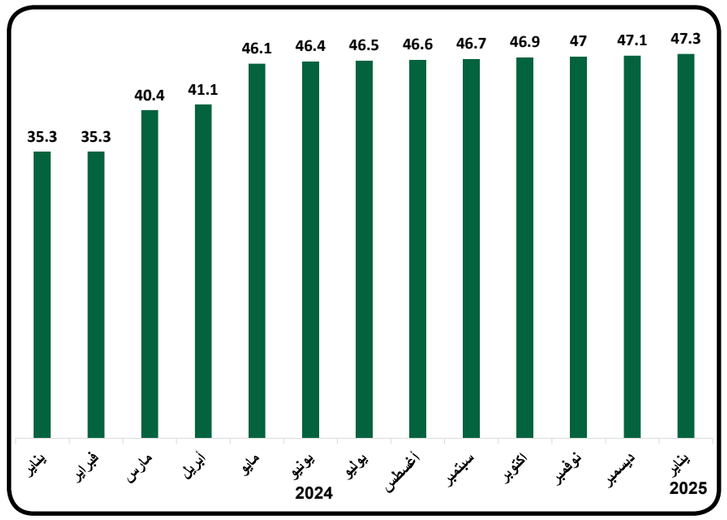


المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يناير 2025

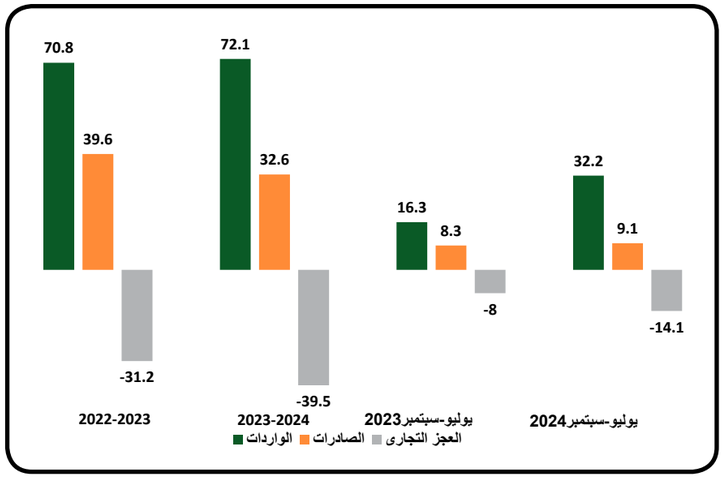
معدل البطالة (%)



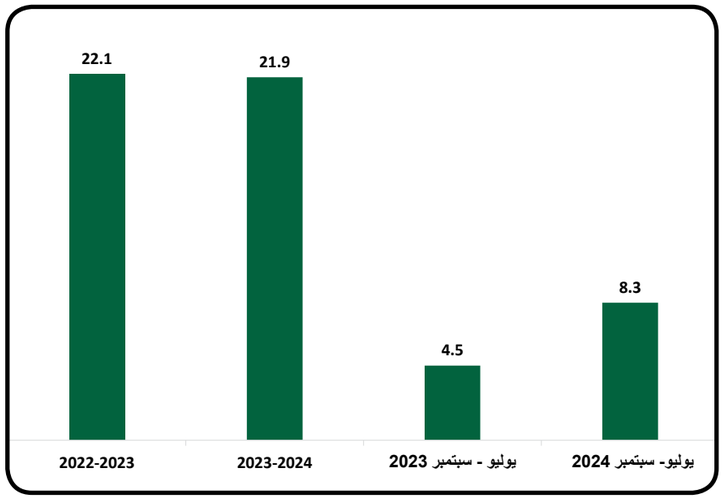
صافي الاحتياطيات الدولية «مليار دولار»



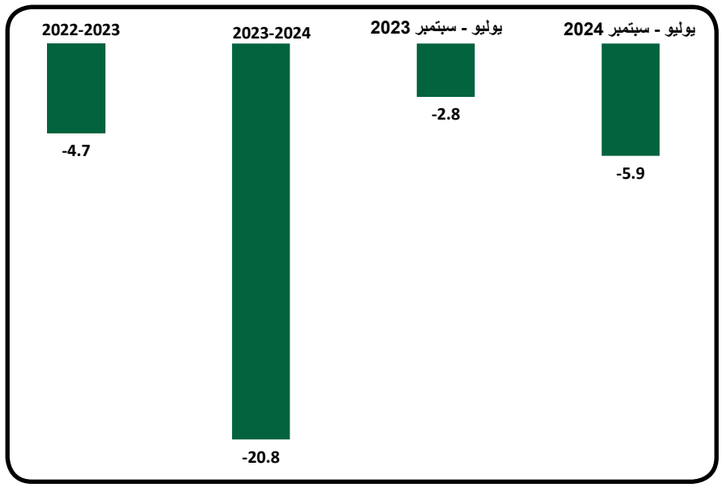
الميزان التجاري (مليار دولار)



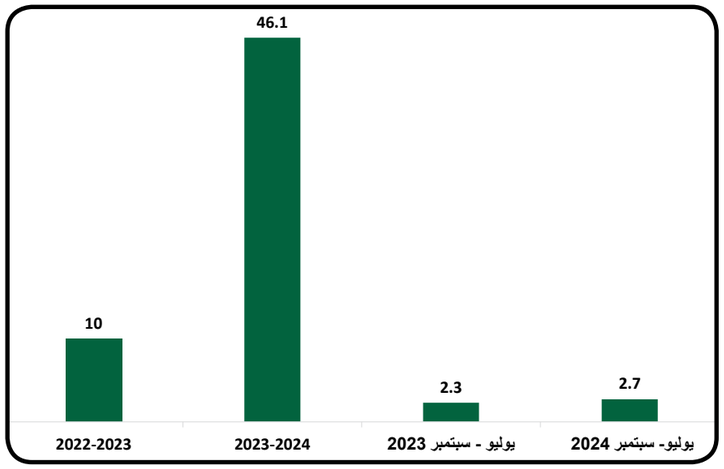
تحويلات المصريين العاملين بالخارج (مليار دولار)



الميزان الجاري (مليار دولار)



صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة (مليار دولار)



خالص التحيات

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

فريق البحوث

Research_nbe@nbe.com.eg

تصـــدر هـــذه النشـــرة عـــن قطـــاع البحـــوث بالبنـــك الأهلي المصري باللغتيـــن العربيـــة والإنجليزية لتوزيعهـا بالمجـان داخـل جمهوريـــة مصـــر العربيـــة وفـــى الخـــارج علـــى المهتميـــن بمتابعـــة التطـــورات الاقتصادية فـــي البلاد. ويتحـــرى قطـــاع البحـــوث غايـــة الدقـــة فـــي عـــرض المعلومـــات والأرقام التـــي تحتويهـــا النشرة، ولكـــن البنـــك لا يعتبـــر مسئولاً عـــن التفسـيرات أو الآراء الـــواردة بهـــا، ويسـمح بنشـر مقتطفـات منهـا بشـرط ذكـر المصـدر.

اعداد النشرة متاحة على الموقع الإلكتروني للبنك الأهلي المصري على شبكة الإنترنت

https://www.nbe.com.eg/NBE/E/#/AR/EconomicBulletin

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT

187 ا كورنيش النيل – القاهرة
تليفون : 002 25945000
الموقع على الإنترنت : www.nbe.com.eg

للاطلاع على الأعداد السابقة

www.nbe.com.eg